

العطش للدولة والرّيبة منها

الكلمة المفتاحية في المؤتمر الثالث
للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية والتعقيبات عليها



المجلس العربي
للعلوم الاجتماعية

Arab Council
for the Social Sciences
Conseil Arabe
pour les Sciences Sociales

صدر عام 2019 عن المجلس العربي للعلوم الاجتماعية
بناية علم الدين، الطابق الثاني
شارع جون كينيدي، رأس بيروت
بيروت، لبنان

© أبريل / نيسان 2019

هذا التقرير متوفر تحت رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنّف 4.0 دولي (CC BY 4.0). وبموجب هذه الرخصة، يمكنك نسخ، وتوزيع، ونقل، وتعديل المحتوى من دون مقابل، شرط أن تشب العمل لصاحبه بطريقة مناسبة (بما في ذلك ذكر اسم المؤلف، وعنوان العمل، إذا انطبقت الحالة)، وتوفير رابط الترخيص، وبيان إذا ما قد أجريت أي تعديلات على العمل.

للمزيد من المعلومات، الرجاء مراجعة رابط الترخيص هنا: <https://creativecommons.org/licenses/by/4.0>

إنّ التسميات المستخدمة في هذا التقرير وطريقة عرض المواد فيه لا تعبر ضمناً عن أي رأي للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، ولا بشأن سلطات هذه الأماكن أو رسم حدودها أو تخومها.

إنّ الفكر والآراء الواردة في هذا التقرير هي من مسؤولية المؤلف ولا تعكس بالضرورة آراء المجلس العربي للعلوم الاجتماعية كما أنها لا تلزم المجلس أبداً.

تمت الطباعة في لبنان.

المحتويات

- 1 تمهيد
- الكلمة المفتاحية:
- 3 العرش للدولة والريبة منها
— غسان سلامة
- 21 الدولة والسيادة... وسياقاتهما التاريخية والاجتماعية والمعرفية
— رحمة بورقية
- 33 الدولة وإشكالياتها النظرية والعملية في الوطن العربي
— مصطفى كامل السيد
- 43 الدولة في الخليج العربي ما بين الحكم المطلق والاتكالية على القوى الغربية
— عمر هشام الشهابي
- 51 الدولة بعد الثورة: وداعًا للعرش والريبة
— خالد صاغية

تمهيد

يسرُّ المجلس العربي للعلوم الاجتماعية تقديم إصدار رئيسي منبثق من المؤتمر الثالث للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية الذي حمل عنوان «الدولة والسيادة والفضاء الاجتماعي في المنطقة العربية: قراءات تاريخية ومقاربات نظرية جديدة» والذي عقد في بيروت في الفترة الممتدة بين 10 و12 آذار/مارس 2017.

تستمرّ الصّراعات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة بالتمدّد عبر المنطقة العربيّة، وقد بات الوقت ملائمًا للتفكّر في النماذج والمقاربات الجديدة الناشئة في مجالات العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّات، من أجل تحليل الأشكال التاريخيّة والجديدة لبنيّ الدولة، وصيغ الحوكمة والسّلطة السياسيّة وتقاطعاتها مع الديناميّات المساحيّة والاجتماعيّة الثقافيّة. وتشهد المنطقة اليوم تشكيلاتٍ متغيّرةً للدولة وقوىً سياسيّةً صاعدةً توظّف استراتيجيّاتٍ جديدةً لاستيعاب ومحاربة وإنتاج التغيّير. وفي بعض الحالات، تتفكّك الدّول وتتحلّل لتتسلّم أدوارها أطرافٌ سياسيّةٌ واجتماعيّةٌ جديدةٌ تسعى للحصول على الشرعيّة على المستويين المحليّ والوطنيّ، ما يولّد أنواعًا مختلفةً من السّيادة السياسيّة. وفي حالاتٍ أخرى، تقوم الدّول باعتراض الحريّات السياسيّة وتضييق الخناق عليها، بينما تفتّح في دولٍ أخرى مساحاتٌ صغيرةٌ للإصلاح والتغيّير. وتحدث كلّ هذه التغيّرات في سياقٍ من الرّوابط والمنافسات السياسيّة والاقتصاديّة المحليّة والأقليميّة والعالميّة التي تمرّ أحيانًا عبر الدولة، وتلتفّ عليها في أحيانٍ أخرى. بالإضافة إلى ذلك، تقوم التشكيلات الاجتماعيّة بصياغة صراعات القوة وتُصاغ عبرها كذلك، كما تعبّر عن ذاتها من خلال أنواعٍ مختلفةٍ من التبعيّة الاجتماعيّة، وعبر الاستخدام والإنتاج المتغيّرين للفضاء والمكان، كما من خلال الاستراتيجيّات الفرديّة والجماعيّة التي تنتج أو تتحدّى الأدوار والممارسات الجنديّة والجيليّة.

أنجز المتحدّث الرئيسي في المؤتمر، الدكتور غسان سلامة، عملاً مميّزًا إذ تطرّق إلى تعقيدات هذه العوامل وتاريخها. وستفتح مداخلته المهمّة، المنشورة في هذا الإصدار، للباحثين المجال لوضع المناقشات النظرية والعملية حول ماضي المنطقة في سياق تحليليٍّ وكذلك تعبيد الطريق أمام برامج ومجالات بحثيّة جديدة للمستقبل. ويشير سلامة إلى أنّ الرغبات والمخاوف التي ترسم ملامح النظرة إلى الدولة في المنطقة، فضلاً عن ممارسات وأشكال المشاركة والإقصاء المصاحبة لها، تعكس جزئيًّا تجارب تاريخية محدّدة مع أنواع معيّنة من تشكيل الدولة، ولكنها تبقى جزءًا لا يتجزأ في مفهوم الدولة، كمثل ووعده.

وتعيد القضايا التي تناولها غسان سلامة والأوراق التي عُرضت في المؤتمر فتح مواضيع قديمة أمام أسئلة جديدة وتطرح أسئلةً جديدةً على ضوء ما وقع ما بعد العام 2011 في المنطقة العربيّة. ويناقد سلامة صعود تشكيل الدولة وانتشارها، مع التركيز بشكل خاص على الدور الذي يؤديه الاستعمار ومن ثمّ العولمة في تعزيز وتغيير وظائف وممارسات

سلطة الدولة. علاوةً على ذلك، يوضح كيف أنّ الدولة في كل مكان، إن لم تكن في أزمة، فهي على الأقل متنازعٌ عليها ومُعادٌ النظر فيها ولكنها لا تزال ضروريةً. وينتهي باستعراض المنطقة العربية التي تمثل، على حدّ تعبيره، المروحة الكاملة لمختلف الحالات التي يمكن للدولة المرور بها.

ويثير المعلقون على محاضرة سلامة قضايا بالقدر نفسه من الأهمية من وجهات نظرهم التخصصية والإقليمية المختلفة. توسّع عالمة الأنثروبولوجيا رحمة بورقية نطاق التحليل من خلال مناقشة ما كان عليه وضع الدولة قبل عصر التنوير الأوروبي وما آل إليه بعده. وبالانتقال إلى المشهد المعاصر، تركّز على كيفية قيام حركات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام الرقمية، والشعبوية، وصعود الدين في المجال العام، جميعها، باستحداث طرائق متعددة ومختلفة لإدراك مفهوم السيادة. ويكرّس العالم السياسي مصطفى كامل السيد أيضًا مفهوم الدولة من خلال الخوض في تاريخ الدولة المصرية الذي يعود إلى قرون مضت، والذي يسترشد منه بقوة لإدراك مفهوم الدولة الحديث. ويسترسل في مناقشة العلاقات المعقّدة بين الدولة والطبقة والتي تؤدي إلى ضروب مختلفة من الدول القومية، وي طرح السؤال حول كيفية تعامل هذه التكوينات مع أشكال الرأسمالية الجديدة.

ويقدّم الخبير الاقتصادي عمر الشهابي نظرةً مفيدةً من دول الخليج العربي كشكل من أشكال «الحكم المطلق الحديث» الذي أدّى الاستعمار البريطاني دورًا مهمًا في استحداثه والذي يختلف إلى حدّ كبير عن أشكال الحكم السالفة في المنطقة. وبمضي في تسليط الضوء على أشكال التكافل الإقليمي والتبعية العالمية التي تسم هذه الدول، وبالتالي يُجادل بشأن أهمية استعمال عدسة إقليمية لفهم الحقائق الحالية. وأخيرًا، يستشهد الصحافي خالد صاغية بقوة بألم المواطن الحالي في المنطقة العربية والذي يجد نفسه عالقًا بين عنف الدولة المفترسة من جهة وعنّف الجهات الفاعلة غير الحكومية من جهةٍ أخرى، ما يؤدي إلى خوف متغلغل ليس من الدولة فحسب بل أيضًا من المجتمع.

وتكتسي المفاهيم والفكر التي أثّرت في هذا الإصدار طابعًا معقدًا وتتطلب بحثًا نظرًا وإمبريقياً دقيقاً. كما نأمل ونتوقّع أن يتابع المجلس العربي للعلوم الاجتماعية بعض هذه الأجنّات البحثية من خلال برامج وأنشطته في السنوات المقبلة. ونتوجّه بالشكر إلى الدكتور غسان سلامة على كلمته الرئيسية الملهمة والمناقشين على تعقيباتهم المتبصرة، وكذلك جميع المشاركين في المؤتمر الثالث للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية على مساهماتهم ورواهم.

سنتاي شامي

المديرة العامة المؤسسة للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية

بيروت، آذار/مارس ٢٠١٩

العطش للدولة والريية منها

— غسان سلامة —

الكلمة المفتاحية

في المؤتمر الثالث للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية

بيروت، 10 آذار 2017



غسان سلامة عميد معهد باريس للشؤون الدولية وأسناد العلاقات الدولية في معهد العلوم السياسية (باريس) وفي جامعة كولومبيا (نيويورك). ولد سنة 1951 في لبنان ودرس القانون (جامعة القديس يوسف) والقانون الدولي (جامعة باريس)، ثم حاز درجة دكتوراه في العلوم السياسية (جامعة باريس الأولى) ودكتوراه في الآداب (جامعة باريس الثالثة). أمضى الجزء الأكبر من

وقته لاحقاً في تدريس العلاقات الدولية، نظرية وتطبيقاً، في عدد من الجامعات اللبنانية والفرنسية والأميركية. عُيّن مبعوثاً أمميّاً إلى ليبيا في حزيران من العام 2017 ليكون سادس مبعوث أممي إلى ذلك البلد. شغل منصب وزير الثقافة في لبنان بين العامين 2000 و2003، وكُلف بمهام خاصة إلى جانب حقيبته مثل تنظيم قمة بيروت العربية والقمة الفرنكوفونية في لبنان، فكان في كليهما رئيساً للهيئة التنظيمية وناطقاً رسمياً. عيّن مستشاراً سياسياً لبعثة الأمم المتحدة في العراق (2003)، ثم عيّن بعدها مستشاراً خاصاً للأمين العام للأمم المتحدة (2003-2006). اختير عضواً في عدد من المنظمات العالمية غير الحكومية ومنها حالياً مجموعة الأزمات العالمية (بروكسيل)، مؤسسة «أوبن سوسايتي» (نيويورك)، مكتبة الإسكندرية، مركز حل النزاعات (نيويورك) ومركز العمل الإنساني (جنيف). وهو أحد مؤسسي الصندوق العربي للثقافة والفنون ويرأس مجلس أمنائه منذ انطلاقاته في العام 2007. له العديد من المؤلفات بالفرنسية والعربية منها: «المجتمع والدولة في المشرق العربي»، «السياسة الخارجية السعودية منذ العام 1945: دراسة في العلاقات الدولية»، «نحو عقد عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية»، «من الارتباك إلى الفعل: التحولات العالمية وآثارها العربية»، «أمريكا والعالم: إغراء القوة ومداهها» وسواها. كما له مساهمات كبرى في المجالات المختصة بالشؤون الدولية.

تحدث عمومًا في الدولة ونحن نُضمّر، بصورة واعية أو غير واعية، ذلك الهيكل القانوني الذي انبثق تدريجيًا خلال قرون من الزمن انطلاقًا من التجربة التاريخية الأوروبية والتي لخصها جوزيف شتراير سنة 1970 في كتيب بات مرجعًا (Strayer 1970). وتقول هذه القراءة إن الدولة فكرة نشأت في بدايات الألفية الثانية الأوروبية وتبلورت تدريجيًا عبر مراحل من التقدم والتعثر إلى أن استقرت على ما هي عليه في القرن السادس عشر. فهي كيان خارج من المخيال الإنساني، قائم بذاته، يدير علاقات أعضاء الجماعة في ما بينهم ويقيهم من رعب حالة «الكل ضد الكل» التي توسع توماس هوبز¹ (Hobbes 1651/2010) لاحقًا في توصيفها. ويسمح قيام الدولة «لكل فرد بلا عائلة ولا انتماء ديني أن يتمتع بحياة مليئة»، إذ إن «مركزة الموارد البشرية قد جرت لصالح الدولة بطريقة دفعت كل بنى الاجتماع الأخرى إلى مواقع ثانوية». فالدولة في جوهرها «فكرة تنمو أساسًا في أفئدة المواطنين وأذهانهم، فإن هم لم يؤمنوا بوجودها لا مجال لها أن تتوجد». وتدخل الدولة هكذا في عداد تخيلات أخرى كالدين الذي يفترض وجود كائنات خارجة عن الواقع الملموس إنما تشارك بفعالية في مساره، أو كالشركات محدودة المسؤولية وهي أيضًا من فئة التصورات التي تقتضي أن نتخيل كيانًا قائمًا في ذاته، مستقلًا عن إرادة الأفراد الذين أنشأوه. بهذا المعنى بالذات، ينشأ العطش للدولة أي لتلك القوة الخارجية المرتكزة على دفع ذاتي، والتي تمكنت من التحلل من وطأة الجماعات التي كانت قد أنشأتها، والتي بإمكانها أن تحمي الأفراد في داخل نطاقها الجغرافي إن من بعضهم أو من عدوان آخرين عليهم، كما أن تسعفهم في شؤونهم اليومية.

وعلى خطى شتراير، يشدد نوربيرت الياس (Elias 2000)، بصورة فيها قدر من المبالغة، على الأصل الأوروبي لهذا البنيان ويربطه ببعده اجتماعي جوهره وقف التقاتل المتكرر بين أمراء المناطق وتحولهم إلى رجال بلاط مستكئين ومهذبين وقد استلحقتهم سلطة موحدة تفوقت عليهم بعد طول صراع، فراحوا يقرّون بهيمنتها ويرضخون لإرادتها، كما يبعد نفسي هو قبول الفرد بمقايضة حريته المطلقة مقابل قيام الدولة بتوفير أمانه. وأيًا كانت صحة هذه المركزية الأوروبية في التفكير، فالواقع أن الدولة بوصفها فكرة تستدعي ولاء يسمو على العائلات والطوائف والقبائل، كما بوصفها بنيانًا هيكلًا عموديًا في تنظيمه، ثابتًا

¹ هو أحد أكبر فلاسفة القرن السابع عشر في إنجلترا، وأكثرهم شهرة خصوصًا في المجال القانوني حيث كان بالإضافة إلى عمله في الفلسفة والأخلاق والتاريخ، فقيها قانونيًا ساهم بشكل كبير في بلورة كثير من الأطروحات التي تميز بها هذا القرن على المستويين السياسي والحقوقي.

في كينونته عبر العهود والنظم، قادرًا، لا سيما في توصيف ماكس فيبر، على التجسد في بناء قانوني وإداري يتمتع بسلطات القمع الأمني كما في توزيع الثروة، انتشرت مع التوسع الاستعماري الأوروبي في مختلف بقاع العالم، وباتت في شكلها ذلك من المخلفات الاستعمارية الأقل عرضة للنبذ والنفور. وأنت، حين تمر أمام مبنى الأمم المتحدة في ظل نحو مئتي علم يرفرف، تتصور ضمناً أن تلك الأعلام ترمز فعلاً إلى نحو مئتي كيان سياسي وإداري يمكن رصفها داخل فئة ذهنية واحدة هي «الدولة» بمعناها الذي بات سائدًا، أي ببيان متصور يجمع، في رأي يشترك فيه علماء الاجتماع كما خبراء القانون الدستوري، عناصر ثلاثة: أولها حكم مركزي واحد يحتكر حق اللجوء للسلاح وفرض الضرائب، وثانيها مجموعة من الناس المعينين يعتبرون أنفسهم شعبًا واحدًا، وثالثها حيز جغرافي يمكن لأي كان تلمس حدوده على خريطة العالم.

يتمتع ذلك الكيان المتصور بمفهوم يصاحبه كالظل، ولا يقل عنه هيولية وتجريدًا، ألا وهو «السيادة» وهي هيولية لدرجة أن ستيفن كراسنر (Krasner 1999) لم يتوان عن اعتبارها في كتابه عنها «رياء منظمًا». وحين تحملني مشاغلي إلى ذلك المبنى على جادة نيويورك الأولى، أشعر دومًا بأن ذلك المفهوم بات في صلب الخلاف الأساس الذي يتحكم اليوم بالسياسة العالمية. لقد استعرنا جميعًا من التجربة الغربية مفهوم الدولة السيدة في نسقها الأوروبي الذي استدعى بدوره تصورات أخرى متتالية منها القانون الدولي الذي ينظم العلاقات بين الدول السيدة، ولاحقًا المنظمات الدولية التي من شأنها أن تشكل أطرًا مؤسسية لتعاونها. لكن ذلك القانون البيئي ما كان مطبقًا إلا على علاقات الدول السيدة في ما بينها، وكانت في مجملها أوروبية حتى مطلع القرن العشرين، وكان عددها الفعلي لا يصل إلى ثلاثين في الأكثر.

غير أن التحولات العالمية بالغة الأهمية التي شهدتها القرن العشرون ردمت عمليًا هذا الفارق العميق بين عدد محدود من الدول السيدة وبين أصقاع شاسعة من البلاد المستتعبة. إذ انتهت الحرب العالمية الأولى إلى تفسخ امبراطوريتين هرتين كبيرتين، العثمانية والنمساوية، وبالتالي إلى ولادة عدد كبير من الكيانات الجديدة. ثم ما لبثت حركات التحرر من الاستعمار الغربي أن تمكنت، غداة الحرب العالمية الثانية، من إطلاق موجة ثانية أوسع بكثير من الكيانات المستقلة المجاهرة بسيادتها. وفي موجة ثالثة لاحقة، غداة سقوط جدار برلين وانهيار الكتلة الشرقية،

نشأت دزيفتان من الكيانات الجديدة أو التي استعادت سيادتها. هكذا تضاعف عدد الكيانات التي تسمى دولاً سيدة نحو ستّ أو سبع مرات في أقل من قرن واحد من الزمن، فانكسر النادي الأوروبي المحصور من الدول السيدة وباتت ضواحي العالم القديم تنافس المركز في تأكيد سيادتها حتى ضمرت تمامًا، أو هي كادت، تلك المساحات الشاسعة من الكرة الأرضية التي لم تكن السيادة عليها لمن يقطنها فعلاً، إذ كانت عرضة لتنافس الدول الكبرى وتنازعها.

وهكذا تعولمت فكرة الدولة بعيداً من أصلها الأوروبي، وهكذا أيضاً تحوّل مفهوم السيادة من عنصر يسهم في استقرار القارة العجوز، وينظم علاقات الدول داخلها كما يشرعن سيطرتها على العالم الواسع، إلى أداة في يد مختلف الشعوب لتحسين استقلالها عن المركز الاستعماري. ولا تقي مختلف نظريات الإمبريالية هذا التطور حقه من الأهمية إذ تميل لوصف تلك الاستقلالات القانونية وكأنها مجرد أحداث شكلية فاقدة للمعنى في ظل استمرار الرأسمالية المالية في السيطرة الفعلية على مقدرات العالم. لكنّ تفسيراً كهذا لا يأخذ في الاعتبار الإسقاطات بالغة الأهمية للتحوّلات القانونية على الواقع المعيش للناس جميعاً. فالمفتاح الاقتصادي لتفسير التاريخ، وهو مفتاح ولا شكّ مهم، عاجز عن أن يكون وحيداً، خصوصاً أن للترتيبات القانونية، على الرغم من شكليتها، نتائج ملموسة منها ما هو اقتصادي أيضاً. فإن كانت المصالح المادية قادرة على تفسير قيام بنى سياسية وقانونية وإدارية معينة، فإن هذه البنى تسهم بدورها في تفسير توزيع الثروات والمغانم، وهذا بالذات جوهر المراجعة النظرية التي وسمت كتابات ثيدا سكوكبول في ثمانينيات القرن الماضي كما اهتم لها مؤخراً فرانسيس فوكوياما² بعد تنبئه إلى أن التاريخ لم ينته فعلاً عام 1989.

ومع نشوء هذه العشرات من الكيانات الجديدة تحولت «السيادة» فعلاً من مُرافق يعزز سيطرة الغرب على غيره إلى درع حماية تُشهر في وجهه، وهو عاجز عن رفضه لأن دول الجنوب كانت قد أخذته بالذات منه. ولم تتأخر النخب الحاكمة في مختلف الأصقاع، وكانت شريحة كبيرة منها قد تعلمت في مدارس الغرب وتشبعت من تصوراته القانونية، من سلّ سيف السيادة لتعزيز سيطرتها على الحيز المكاني الذي اعتبرته لها دون غيرها. وكانت تعلمت بالذات أن للسيادة

2 يوشيهيرو فرانسيس فوكوياما (Fukuyama Francis Yoshihiro) هو عالم وفيلسوف واقتصادي سياسي، مؤلف، وأستاذ جامعي أميركي. عُرف بكتابه The end of history and the last man (نهاية التاريخ والإنسان الأخير) الصادر عام 1992، والذي خلص من خلاله إلى أن انتشار الديمقراطيات الليبرالية والرأسمالية والسوق الحرة في أنحاء العالم قد يشير إلى نقطة النهاية للتطور الاجتماعي والثقافي والسياسي للإنسان.

مضامين ثلاثة في الأقل: فهي داخلية بمعنى أنها تضع الحكم وأدواته العسكرية في موقع واحد هو «الدولة» لا ينافسها في ذلك مبدئيًا أي طرف داخلي «وطني» آخر، بل يسمح لها سموها بالنظر في قرار أيّ من مكوناتها بينما لا تخضع قراراتها هي لمرجعية تعلوها. ومضمون ثانٍ، ويستقالي الأصل، يعتبر أنّ من حق كل دولة سيده أن تختار دينها الحاكم ونظامها السياسي الخاص بها بكامل حريتها فلا سلطة للأخر أيضًا كان، دينيًا كان أم دنيويًا، في بلورة أيّ من هذين الخيارين. ومضمون ثالث دولي بمعنى أنّ من حق دولة استوفت شروط وجودها، لأنها تتجسد واقعيًا في سلطة معينة، تحكم «شعبًا» بعينه، داخل حيز مكاني محدد المعالم، أن تحصل على اعتراف أقرانها بها كصنوة شرعية، وأن تفرض عليهم التعامل معها على أساس النديّة القانونية. ولا ينبغي أبدًا أن نقلل من أهمية أي من هذه المضامين لا سيما الثالث منها ذلك أنه حتى إذا لحظنا أن حركية العولمة في خلال العقود الثلاثة المنصرمة، قد أدت إلى نزيّف متمادٍ في جوهر السيادة، فإن اعتراف كبرى الدول بسيادة الصغرى منها ليس دليلًا على كرمها وتسامحها أو على خضوعها للقانون الدولي، بقدر ما هو نتيجة حساب واقعي يدفع الدول القادرة على اعتبار أن مصلحتها تقضي بالذات باستمرار نظام دولي مستقر قائم مبدئيًا على سيادة الدول بل على المساواة في ما بينها مهما تتطلب الأمر من «رياء منظم» بالنظر إلى الفوارق العملية الهائلة في قدرات تلك الدول المزعومة متساوية.

نعلم جميعًا، ومن واقعا بالذات، أن هذا النموذج المثالي للدولة السيدة لم يتحقق تمامًا في أي من بلداننا، ولكنّ تحققه المبتور لا يلغي فعاليته بمعنى أن نشوء الدول السيدة وتوزع أراضي المعمورة عليها أمرٌ لا يمكن نفي حصوله أو التكاثر باعتباره من الشكليات الخاوية. فمهما كان تمثيل الدول حديثة المنشأ لناسها شكليًا، ومهما كانت سيطرتها على أراضيها مجتزأة، ومهما كان وجودها الداخلي موضوع تنافس وجدل، فهي موجودة كتصورٍ متعدد التجسيديات. فهي تشنّ الحروب، وتؤمّم الممتلكات، وتقدم الخدمات، وتجبي الضرائب، ويصوّت من يمثلها في الأندية الدولية، ولها علم ونشيد وطني ومتحف وجيش وشرطة وجهاز إداري. من هنا أهمية إعادة الدولة إلى صلب التحليل الاجتماعي بما هي موقع قرار وتأثير تمكن من الاستقلال الذاتي، وفق تعبير نور دليغر (Nordlinger 1981) في كتابه المعروف، لا عن القوى التي أنشأته فحسب إنما أيضًا عن المصالح الاقتصادية والديناميات الاجتماعية التي تعتمل في داخله.

لكنّ الصدف نشاء أن تتعولم فكرة الدولة الحديثة في زمن نشهد أقول الغرب كقوة متجبرة في مسيرة العالم. ويجد الرجل الأبيض نفسه اليوم في مرحلة انحسار نفوذه السياسي والاقتصادي ناهيك عن الديمغرافي عن مختلف أصقاع العالم. ففي خلال قرن من الزمن تقلصت المساحة التي يسيطر عليها من نحو ثمانين إلى أقل من ثلاثين في المئة من الكرة الأرضية، وتقلصت نسبته من البشرية من نحو ثلاثين في المئة إلى نحو نصف تلك النسبة. وبات تدخله في شؤون العالم، الذي لم يكن يلجمه لعقود إلا تنافس الدول الغربية في ما بينها، محكومًا برفع الدول حديثة المنشأ لمبادئ القانون الدولي ولمفهوم السيادة بمضامينها الثلاثة في وجهه. بالمقابل كان الرجل الأبيض ينظر في ملحقاته الاستعمارية السابقة فتمتلكه مشاعر متناقضة من حنين إلى عصر مضى ومن تأفف من مسلك نخب حاكمة أعطيت مقاليد الحكم السيد فأساءت في الإجمال استخدامه بسبب الجهل أو التهور أو الطمع، وحولت بلدانها في العشرات من الحالات إما لحروب أهلية مفتوحة وإما لدول عاجزة أو فاشلة وإما لماكينات من القهر والتسلط.

من هنا هذا الجدل المركزي في عالم اليوم والذي له ألف مفردة ومقولة يمكننا إيجازها كالاتي: يقول حديثو الدولة إن لا حق لأحد أن يمس بسيادتهم، وبالذات لا يحق لتلك الدول التي استعمرتهم سابقًا، ونهبت ثرواتهم، وتحكمت برقابهم، أن تتجاوز حدود سيادتهم الجديدة بل حتى أن تمارس معهم أصناف النصح الأبوي والإرشاد المتعالي، فهم أولاد بلغوا سن الرشد، وهم بالتالي أحرار بالتمتع بسيادتهم كيفما شاؤوا. ويجيبهم قدامى الدولة من بلاد الغرب: إن سيادة الدولة التي نحن قد اخترعناها ليست أمرًا مطلقًا فهي طبعًا داخلية ووستفالية ودولية كما أخذتم عنا، ولكن لها مضمون رابع لا يحق لكم أن تتجاهلوه وهو مضمون المسؤولية. وما هو هذا المضمون الذي لم نسمع به منكم في السابق؟ يسأل حديثو الدولة. ويجيب قدامها: المضامين الثلاثة للسيادة التي بها تتمسكون يا حديثي النعمة كلها حقوق لكم، ولكن عليكم، مقابل تلك الحقوق، واجبات أهمها واجب المسؤولية عن أمن ورفاهية شعوبكم، فإن عجزتم عن تأمينهما فإنكم تُخلون بشروط سيادتكم وتدفعوننا مرغمين لتجاهلها وللقفز فوقها بهدف إسعاف شعوبكم رغمًا عنكم. ومن الواضح أن مفاهيم باتت واسعة التداول حاليًا كـ «الدول الفاشلة» و«مسؤولية الحماية» و«التدخل الإنساني» وما شابه تقع جميعًا في مجال واحد هو سعي الغرب لتذكير حديثي الدولة بأن تفسيرهم المطلق لمفهوم السيادة هو مفهوم مجتزأ يستولي على الحقوق التي تمنحها السيادة لمن يفوز بها ولكنه يتناسى الواجبات

التي يستدعيها التمتع بها.

من السهل دومًا، ومن الصواب أحيانًا، أن ننظر بريية لهذا المضمون المستجد للسيادة بوصفها مسؤولية وواجبًا وأن نقرر أن إدراج هذا المضمون الرابع للفضفاض في تحديد السيادة باب لشرعة تدخلات الغرب في شؤون الدول حديثة النشوء عن طريق جيوشه أو شركاته أو منظماته غير الحكومية لاسيما تلك التي تبشّر بضرورة حماية حقوق الإنسان عبر الحدود. وهذا بالذات ما نسمع الروس والصينيين، كما العديد من الأفارقة والعرب، يرددونه في أروقة المنظمات الدولية والمننديات العالمية. لكن الغرب لا يُختزل إلى مجموعة من الامبرياليين الباحثين عن مسوغات جديدة للتدخل في العالم، ومن الخطأ بالتالي الاكتفاء بهذا الاتهام المتعجل. ذلك أن السيادة معطى أسأنا فعلاً استعماله في كثير من الحالات، ولأن ليس كل من يعبر عن اهتمام بجماعات مهورة أو بشعوب مسحوقة أو بأقليات مستضعفة، أو هو يتضامن معها، إمبريالي جديد في ثياب إنسانية. ثم إن إساءة اتنا المتمادية في سبل ممارسة سيادتنا أدت إلى ارتفاع أصوات عديدة في وسطنا، وبين أهلنا، تنادي بتدخل قوى خارجية في شؤوننا للجم تسلط من يحكمنا. وإن كان رفض مبدأ التدخل الخارجي مشروعاً في وجه «المحافظين الجدد» الساعين لإسقاط الأنظمة التي لا تعجبهم، كما في وجه «الليبراليين الجدد» الذين تماهوا مع الثورات الملونة في شرق أوروبا، فإن التمسك الأعمى بالسيادة الوطنية إلى حدّ اعتبار كل اهتمام خارجي بشؤوننا الداخلية مجرد حجة للتدخل في خصوصياتنا ولخرق سيادتنا هو في واقع الأمر تسليم ضمني لسلطاننا الجائرة كي تمارس كل أنواع القهر والتسلط وسمح لها، إن شاءت وإن استطاعت، لتحويل بلداننا إلى سجون مغلقة. ومهما كان تحديدنا للسيادة فنورة الاتصالات التي تعصف اليوم بالعالم وتغير يومياً، وبصورة متسارعة وجذرية في الآن معاً، من تركيبته ومن مستويات اندماجه كما من قيمه، تجعل تطبيق المفهوم التقليدي المطلق للسيادة أمراً يستحيل واقعاً تنفيذه إذ إن منطق الفضاء الافتراضي هو في تضادّ عضوي مع منطق الجغرافيا والحدود وبالتالي السيادة.

ولقد تمظهرت هذه الاستدارة الغربية حول المفهوم التقليدي للسيادة مؤخرًا في المجال الاقتصادي والتجاري أيضًا. فالرجل الأبيض الذي حمل بحماسة إيديولوجية العولمة بعد انتهاء الحرب الباردة، والتي أدت وفق تعبير سوزان سترانج (Strange 1998) إلى تراجع شامل للدولة أمام قوى السوق، استدرك

لاحقاً أن هذه الدينامية الهائلة في مفاعيلها، والتي استفاد منها لتوسيع رقعة عملياته الاقتصادية، أفادت آخرين غيره من دول العالم بحيث إن العولمة قد تكون، هي أيضاً، قد تحولت من أداة بيده إلى عبء عليه. فمن سخريات القدر فعلاً أن ترتفع أسهم الشعبوية الانعزالية، والحمايية التجارية، والشوفينية الأيديولوجية في دول الغرب، وتجمعها العداوة للعولمة، كما تجلت بوضوح في انتخاب دونالد ترامب في الولايات المتحدة، وفوز الـ«كلا» في استفتاءي بريطانيا وإيطاليا، وصعود النيو-قومية في شكلها اليميني واليساري على السواء، في الوقت نفسه الذي يعتلي فيه رئيس الصين منبر نادي دافوس الرمزي جداً للدفاع عن العولمة وعن حرية انتقال الرساميل والمنتجات. ليس هامشياً هذا التبادل الواسع في الأدوار وفي السياسات لكنه يبقى تبادلاً لم يصل لخواتيمه المنطقية بعد، فلا الصين قادرة على حصر اهتمامها بالجوانب التجارية والمالية من العولمة وعلى تجاهل مكوناتها الأخرى الفكرية او السياسية ولا توصل الغرب فعلاً إلى موقف ثابت طويل الأمد من حركية العولمة.

فالرجل الأبيض بات نابداً لنخبه التي يحملها مسؤولية أفول نفوذه وهي التي عولمت مفهوم السيادة فتدهور تأثيره في العالم، ودعت للتجارة الحرة فاستفاد منها غيره من الاقتصادات الناشئة، بل إنه أصيب في فرص عمله وفي دخله بانتقال رساميل بلدانه للاستثمار وخلق فرص العمل حيث تشاء بعيداً من مصادرهما. وزاد الطين بلة أن حماسة تلك النخب للانتقال الحر للمعلومات والأفكار والسلع والرساميل أدى لضغط مماثل لتحرير انتقال الناس أيضاً كعمال مهاجرين نحو دول الغرب أو كلاجئين هاربين من الفواجع الدامية التي عصفت ببلدانهم. ويشعر الغربيون بحاجة ملحة لتمتين حدودهم بوجه ما يصوره اليمين لهم غزواً بشرياً لا يتوقف من ضواحي الجنوب المعدم بينما فاز ترامب على برنامج انتخابي بات يغوي العديد من القادة خارج أميركا قوامه منع مزيد من المسلمين من دخول الولايات المتحدة وإقامة جدار عازل على طول الحدود مع المكسيك. ومن سخريات القدر أن ترامب في فعلته هذه يطبق عملياً نصيحة ضمنها صمويل هانتغتون في آخر كتاب صدر له قبل وفاته تحت عنوان «من نحن؟» دعا فيه لوقف فوري لنزوح سكان أميركا اللاتينية السمر الكاثوليك إلى بلاده وكانت فكرته هذه قد أثارت السخرية الواسعة في حينه بل أذكر أن فورين أفيرز اعتبرت كتابه «هلوسات رجل أصيب بالهستيريا في شيخوخته». ولا ريب في أنه يبتسم حيث هو مع ارتفاع الجدار على طول الديو غراندي.

ونشهد اليوم في مختلف دول الغرب نوعاً من انتفاضة غاضبة ضد النخب الحاكمة التي يؤخذ عليها نوع من خيانة الجماعة الوطنية بهدف تعزيز مصالحها الذاتية في العالم من دون أي اعتبار لانتمائها الوطني، ومن دون أي تضامن مع أولئك الذين لم تسعفهم العولمة بل هي فاقمت من معضلاتهم. وإن كان من رابط بين أصناف النيو-قومية التي نراها تتعاضم في روسيا بوتين أو في أميركا ترامب، في هنغاريا أوربان أو في بولندا كازنيفسكي، فهو ذلك الاتهام الموجه للنخب التي خانت مبادئ الانتماء فغلبت المصلحة على الهوية، والروابط الكوسمبوليتية بين نخب العالم على التضامن الوطني في الداخل. وشعوري أن هذه الموجة النيو-قومية ما بلغت بعد حدها الأقصى بل أراها متجذرة في غير بلد كبير ومتوسعة إلى بلدان أخرى عديدة.

هكذا نجد اليوم أنفسنا في خضم جدل محتدم حول تحديد مفهوم السيادة يؤدي إلى انقسام نخب الغرب بحدة على نفسها. نرى من جهة فئة ما زالت تسعى لإنقاذ إيديولوجية العولمة مع تضمينها عنصراً جديداً للسيادة يضع حدوداً لمفهومها المطلق باسم وحدة الجنس البشري، ويؤدي بالتالي إلى تحديد نسبي للسيادة، وإلى اعتبار أن للبشرية جمعاء مصالح سامية تتجاوز حدود الدول مثل حماية البيئة والتنوع البيولوجي أو اللغوي، والتغير المناخي، ومنع وقوع المجازر الجماعية، وحماية حقوق الإنسان. وهناك في المقابل فئة أخرى، علا صوتها في السنوات الأخيرة، ترنو، على العكس، للعودة للمفهوم التقليدي للسيادة لأن سلبيات العولمة على الغرب باتت تتجاوز بكثير حسناتها السابقة، ولأن العودة للانعزالية السياسية، وللحمائية الاقتصادية، ولإقفال محكم للحدود بوجه الوافدين السمر من الجنوب، أكثر أمناً للرجل الأبيض من محاولاته المستميتة، والتي ما عادت واقعية، لتمديد زمن هيمنته الفكرية والمادية على النظام الدولي. وتلمس في ثنايا النيو-قوميات الغربية المستعرة هذه الأيام شعوراً من القنوط والخوف جوهره أن الغرب كان «طبيعياً أكثر من اللازم مع الجنوب» فأهداه قوانين ومؤسسات ومفاهيم استخدمها الآخر، الصيني أو الروسي أو الهندي أو الأسمر إجمالاً، ضده.

لنعد الآن إلى بلداننا ونسأل ما فعلناه نحن بمفهوم الدولة السيدة. أخاطر هنا بالابتسار الذي يحدثه أي إيجاز وأقول إن أعظم خطايانا كان خلطنا المبكر والمتوسع بين السيادة والملكية. لم يأت هذا الخلط من عدم، بل هو نتاج تراث مستحکم على الأقل بقدر ما هو نتاج ممارسات راهنة. تقرأ في ابن خلدون، معلّمنا

الأكبر، وتشعر بأن الدولة عنده في مرتبة ثانية دونية إذ هو يراها أداة حكم في يد عصبية تمكنت من إحلال مُلكها، وهي بالتالي زائلة يوم تصاب تلك العصبية بالوهن. وهذا ما لحظه بالذات زميلنا علي سعدالله (سعدالله 2003) حين كتب أن الدولة عند ابن خلدون ما هي إلا «الامتداد المكاني والزمني لحكم عصبية». وتقلب أوراق مؤرخينا القدامى وتلمس أنهم نادرًا ما استخدموا كلمة «دولة» من دون ربطها باسم سلالة ما أنشأتها، بل إنهم نادرًا ما يتجنبون ذكر الدول من دون التساؤل عن أسباب نشوئها وانقراضها، ما يتناقض تمامًا مع النموذج الذي استعرناه من التجربة الأوروبية والذي، على العكس، يفترض استمرار الدول بينما يتم تداول السلطة عليها وفيها. ونجد في قواميسنا أمثلة لا تحصى على هشاشة الدول وحتمية انقراضها إذ نقرأ فيها: «دال الدهر أي انقلب من حال إلى حال»، و«دالت له الدولة أي صارت له»، و«دال الثوب أي بلى» وبالتالي اقتضى استبداله. وهل لي أن استعيد معكم قول الشاعر أبو البقاء الرندي³:

||| لِكُلِّ شَيْءٍ إِذَا مَا تَمَّ نَقْصَانُ

فَلَا يُعْرَفُ بِطَيْبِ الْعَيْشِ إِنْسَانُ

هِيَ الْأُمُورُ كَمَا شَاهَدْتُنَّ دَوْلُ

مَنْ سَرَّهُ زَمَنُ سَاعَتِهِ أَرْمَانُ ||||

وتفاقت هذه النظرة التراثية عن دونية الدولة من جهة، وعن هشاشتها المحتومة من أخرى، مع الأفكار الماركسية التي استوردناها واستخدمناها أحيانًا من دون تروء. فهنا من الماركسية أن الدولة هي أيضًا مجرد أداة بيد البورجوازية الرأسمالية تشرعن من خلالها السيطرة على الطبقات الأدنى. وهنما من غرامشي⁴ أن لا دولة من دون مشروع هيمنة فئوية يحملها فعليًا بالتالي وضع اهتمامنا بالدولة جانبًا ومحاولة التبصر فيمن يتطلى بها لإرساء هيمنته الإيديولوجية. وجاءت التجارب الشيوعية في القرن السابق لثُمعن في إذلال ممثلي الدولة فقدمتهم لنا كمجرد موظفين إداريين بخدمة الحزب الواحد الذي من المقترض أن يكون هو الآخر وسيلة حكم في يد الطبقة العاملة. فاندردت الدولة تعيسة الحظ إلى درك أسفل.

3 نونية أبو البقاء الرندي من مرثي الأندلس نظمها بعد سقوط آخر أراضي المسلمين في الأندلس.

4 أنطونيو غرامشي (Antonio Gramsci)، فيلسوف ومناضل ماركسي إيطالي. أرسى نظريات ومقاييسًا منهجيًا عن السيطرة والقيادة في ممارسة السلطة.

وفي مرحلة متأخرة لم توفر الدراسات الأنثروبولوجية الدولة من نظرتها الدونية الخاصة بها. قد تستمتعون مثلي بكتابات بيتر إيفانس المشوقة عن نشأة الدول والتي تعلمنا أن الدولة في أساسها مشروع إجرامي خرج عن أهدافه الأولى. ولكن إيفانس فعلاً يفاقم إسهام الأنثروبولوجيا الواسع في ذلك الرواية القانونية أو الفيبيرية الجميلة عن نشأة الدولة الحديثة، علماً أنه في كتاباته الأخيرة بدأ أكثر حلاً بالدولة. والواقع أن أي مفهوم ينشأ في ظروف تاريخية وثقافية محددة ثم يتوهم لا يبقى على ماهيته الأصلية، لأن عملية تطعيمه مع ثقافات أخرى تتطلب بالضرورة تعديلات ملموسة في مضمونه، درسها إيتقان جان فرانسوا بايار وغيره. «فالدول لا تصدّر كالسلع المعلبة، يقول إيفانس، بل إنها تأتي في مروحة واسعة من الأحجام والأشكال والأنساق». ويضيف إن كان هناك من دول سارقة ومارقة مثل الكونغو أو تنموية كما في آسيا أو وسيطة كما في البرازيل فهذا يعني أن توطين مفهوم الدولة في بيئات مختلفة يؤدي بالضرورة إلى تنوع أصنافها، علينا بالتالي أن ندرس أسباب هذا التنوع من خلال تحليل بنية كل دولة كما في التساؤل عن ارتباطاتها الخارجية لفهم استقرارها على نسق معين دون غيره.

وكان للأفكار القومية عندنا بالذات دورها الملموس في تكريس تلك الدونية. كنا نشعر في مطلع ثمانينيات القرن المنصرم أن الوقت قد حان، بعدما مضت عقود على استقلالنا، لمراجعة وضع الدول التي تدعي حكمنا. واشتركت حينها في مشروعين جماعيين، أحدهما عربي (أداره سعد الدين إبراهيم⁵) والثاني أوروبي (أداره جياكومو لوتشيانيني⁶)، عن الموضوع. وأذكر تمامًا كيف أنّ متحجّري القومية من ذلك الزمن كانوا يتساءلون عن نوايانا الخفية بدعم الروح القطرية البغيضة لمجرد اهتمامنا بالدولة. كانت لهم أسبابهم لكره الدول القائمة التي كانوا ينظرون إليها على أنها شظايا كيان موحد وهمي كانوا يرنون بالحنين إليه حتى وقوعهم في طفولية من يعتقد أن بإمكانه إلغاء الدول القائمة من خلال الاكتفاء بالتعامي عن وجودها. لذلك لم نسمح لأنفسنا في أيّ من المشروعين بأن نجرو ونتناول «الدولة» إلا وقد أضفنا «الأمة» في العنوان وكأنا قبلنا ضمناً بأن الدولة، وهي كانت في الواقع موضع انشغالنا، لا يستقيم التفكير بها إلا وقد وضعت في سياق أسمى هو سياق «الأمة»، وكان هذه ليست هي الأخرى، وأكثر، نتاج المخيال، كما قال إرنست غيلنر في كتابه المعروف (Gellner 1983).

5 إبراهيم، سعدالدين وآخرون. 1996. المجتمع والدولة في الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربية.

6 Luciani, Giacomo and Ghassan Salamé. 2016. The Politics of Arab Integration. Routledge, 1 edition.

أدى كل ذلك بالأرجح إلى انخفاض مستوى تساؤلنا عن الطريقة الفعلية التي تم من خلالها توطيئ مفهوم الدولة من قبل جماعات الحكم والتحكم في بلداننا، وعن أسباب وأشكال التنوع الكبير في تعامل البلدان العربية المختلفة مع مفهوم الدولة. الواقع أننا أخذنا من كل المنابع القائلة بدونية الدولة حتى حرفتنا مصادرنا التراثية، كما المستجدة، أو هي كادت، عن التبصر في أحوالها الراهنة. انشغلنا عن ذلك بـ «الرسالة الخالدة» التي ادّعت دولة حملها، وبالطبقة العاملة التي قيل لنا أن دولة أخرى وضعت نفسها بتصرفها، وبالجماهير التي زعم أحدهم أنها ستنشئ دولة على هواها، وبالإسلام الذي قيل أن تلك الدولة الأخرى ما قامت أصلاً إلا في سبيله، ناهيك عن تغاضينا عن السلالات التي أدرجت اسمها في صلب الدول التي تحكمت بها وكأنها من أشياء مملوكاتها. فتوافق تراثنا الفوقي في نظرته للدولة كوسيلة ولا أكثر مع ما عرفناه من تجارب أخرى وشعارات طموحة لحرّفا عن درس فعالية الدول وعلاقتها بالمجتمع كما، وهذا هو الأساس، عن إمكانيات تحللها عن أنشأها أو تولاها بعد الاستقلال لتصبح شيئاً ثابتاً عصبياً على تبدل الحكام والسلالات على عكس ما قاله الشاعر في مرثية الأندلس. ونجد اليوم أنفسنا عطاشى بالذات لتلك الدولة غير الممهورة بأصلها وغير المستخدمة مطية لنظام يعينه بل المتقلّنة من القيود الولادية، المتحررة من سلطة من يسوسها، والثابتة لا تدول معهم بل تجعلهم يتداولون السلطة في رحابها فلا يعتبرونها بعضاً من غنائمهم يوم يبتسم القدر لطموحاتهم.

لكنّ الأمور سارت في طريق أخرى. ومن معالم هذه الطريق نمو حركية تعتبر المُلْك ملكية بحيث يرى الحاكم أن ما يسمى بالدولة يشكل جزءاً من أملاكه الخاصة تسمح له بزيادة نفوذه، وترسيخ جاهه، ومضاعفة أرقام ثروته. هكذا انزلنا إلى أنظمة نيو-باترومانية لم تكن تفرّق بين الدولة والنظام، ولا بين ممارسة الحكم والتحكم به، واندثرت بالذات تلك الفوارق الأساسية بين الملكية الخاصة والعامة فرأينا استخدام سياسات الخصخصة الفاضح لمصلحة الأهل والخلان، كما رأينا تسنم الحاكم لدور «رب العائلة» الملتبس في مغازيه، حتى بلغ الانحراف ذروته مع قيام الحاكم بتوريث الدولة لأحد أبنائه وكأنها بالأساس سلعة فردية قابلة للانتقال داخل العائلة. و عوض أن نسير من عصبية العائلة نحو هيولية الدولة واستقلال كيانها عدنا القهقري من مشروع بناء الدولة إلى منطلق العائلة.

أما المعلم الآخر فكان ذلك التماهي بين النظام والدولة الذي وصل إلى ذروته

يوم وقف الحاكم يقول: «أنا أو الفوضى»، أو «أنا أو الحرب الأهلية»، معترفاً ضمناً باستعداده للتضحية بالدولة إن شاء أحد العمل على تغيير نظامه. ووصل بنا الأمر مع ما سمي بـ «الربيع العربي» إلى أن نجد أنفسنا مخيرين بين الاستسلام لحكم قائم أو الانزلاق في حرب أهلية مديدة. لم نكن لنجد أنفسنا في مأزق كهذا لو كنا نتبهننا سابقاً لنجاح الأنظمة القائمة في وضع شرعيتها في مرتبة أعلى من شرعية الدولة مستتجدة لذلك بشعارات فضفاضة هدفها حرف المجتمع عن محاسبتها على إخفاقها في الوظيفة الأولى الملقاة عليها، ألا وهي بناء دولة حديثة فعالة تعمل في خدمة المجتمع.

هذه الدولة التي تستعملها سلالة كأداة حكم، أو يلحقها نظام جمهوري به كآلة تحكّم، تثير الريبة ولا تنتج عطشاً. إنما العطش يكون لدولة تمكنت تدريجاً من فرض منطقها لا على الناس وحسب بل أساساً على من يتحكم بها. إنها الدولة-الفكرة لا الدولة-الأداة، تلك التي يقوم بتسييرها جمع من الموظفين الذين يتمتعون بحمايتها من تسلط الطبقة الحاكمة واعتباطيتها. إنها الدولة العقلانية التي تضع برشدها حدوداً للعواطف الهياجة التي تتحكم أحياناً بالناس. وهي الدولة الثابتة حول عدد من المؤسسات المتمتعة بقدر كبير من المناعة إزاء السياسة وأهلها وأهمها على الإطلاق مؤسسة العدالة التي كانت أولى علامات نشوء الدولة الحديثة في سرديّة شتراير. وهي الدولة المحايدة عن الأهواء الحزبية لا تتأثر بفكرة غير فكرتها ولا يحملها أحد عبء «رسالة عظمى» سوى أمن الناس ورفاهيتهم.

ليست كل الدول العربية في مستوى الإخفاق نفسه في بناء هذه الدولة بل هناك بعض التجارب التي تثير الإعجاب. وبقدر ما هي الدولة مستقلة عن خالقها، ومتحررة من الرسائل العظيمة التي تدعي القيام بخدمتها، بقدر ما تبدو لنا في بدايات واعدة. وإن نظرنا في صنوف الدول العربية القائمة نلمس تنوعاً عريضاً. فهناك دول تسعى لأن تكون فعلاً تنموية-إنتاجية وأخرى تميل لأن تبقى في جوهرها ريعية-توزيعية، وهناك دول ما زالت تتحكم بها عصبية حاكمة واضحة المعالم وأخرى انفتحت، وفق سيرورة الالتحام الخلدوني، على جماعات أخرى بحيث باشرت حركية تحول الرعايا إلى مواطنين، وهناك دول تحولت بسرعة إلى ماكينات لنهب الثروة وأخرى سعت جاهدة لتأميمها أو لتعميمها. وتشكل الحالة العربية في الواقع مروحة باتت متنوعة لدرجة أن مختلف أصناف الدول التي نشأت مؤخراً في العالم ممثلة فيها كما يدل على ذلك ثراء الأوراق المقدمة إلى

هذا المؤتمر بالذات بالدراسات الموضوعية مشرقاً ومغرباً.

إنما الفارق يبقى واسعاً بين أحوال الدولة العربية إجمالاً والنموذج الذي ذكرنا. فإن عدنا للعناصر المكونة لذلك النموذج وجدنا أن تطبيقه في بلداننا شابه خللٌ في واحد أو أكثر من العناصر الثلاثة التي تكوّنه. فالحكم كان يخلط منطق الدولة بمنطق النظام حتى استتبع الثاني الأولى أحياناً، وبقي الشعب على ولاءات موروثه فلم ينقل إلى الدولة، أو هو لم يفعل إلا بطرائق انتقائية، مشاعر الانتماء الأسمى الذي تتطلبه الدول الفعالة. وبقي الحيز الجغرافي للدولة بعد الاستقلال عرضة دائمة لإعادة النظر.

وما يزيد من عمق ذلك الفارق أمور أخرى تستحق أن تؤخذ بالحسبان. الأول هو عجز الدول القائمة إجمالاً عن تحقيق أحد أهم عناصر بناء الدول الحديثة أي انتقال الولاء من البنى القبلية والطائفية في الداخل ومن التصورات القومية والدينية العابرة للدول لصالح المشاعر الوطنية التي من شأنها تسهيل قيام الدول وثباتها. فالخرائط البديلة ومشاريع التوحيد أو التقسيم أو الضم ما زالت تعود للواجهة من دون توقف بل إننا شهدنا تزايدها في السنوات الأخيرة، كما في إعلان نهاية سايكس-بيكو، أو في الدعوات لإعادة تقسيم اليمن، ناهيك عن التجاذبات الجهوية والقبلية التي تضرب ليبيا وتمنع قيام الدولة فيها. وهذه كلها أمثلة، ليست أبداً حصريّة، على نوع من المرض المؤرق التي تختص به منطقتنا، وهو ذلك الاستعداد المكبوت لترجمة الأزمات السياسية المعقدة إلى مشاريع جغرافية جديدة. لم يكن تقسيم الاستعمار الأوروبي للقارة الأفريقية أكثر عقلانية من التقسيم الذي تعرضت له منطقتنا. ولكن الأفارقة يبدون أكثر رشداً منا في عدم إعادة النظر في حدود دولهم كلما طرأ على بلدانهم طارئ. وقبلهم ارتضى سكان أميركا اللاتينية بتقسيمات فرضها الخارج الأوروبي عليهم في القرن التاسع عشر. ويقيني أن من مصلحتنا أن نخفف، مثل هؤلاء وأولئك، من تركيزنا الهاجسي على حدود الكيانات العربية وأن نفهم أن نوعية السلطة التي تدير هذه الكيانات تستحق اهتمامنا على الأقلّ قدر هو اجسنا بالجغرافيا وبالحدود.

ولو نحن اهتمنا كما ينبغي بطبيعة السلطة للمسنا بصورة أوضح غياب العقد الاجتماعي المؤسس، أو في الأقل ضحاكته، في معظم بلداننا. وحده ذلك العقد يسمح للأفراد وللجماعات أن تجد في الدول القائمة ذلك الأمان والاحتضان اللذين لولاهما سنجهد بصعوبة لبناء دول ثابتة وفعالة. وستبقى فكرة المواطنة جوفاء

طالما لم يشعر المواطن بأن لا حماية له ولا دعم إلا ضمن ولائته التقليدية أو من خلالها. لذلك من الخطأ برأيي أن نلجأ للمعادلة الصفرية في النظر بعلاقة الدولة بالمجتمع ومن الخطأ بالتالي اعتبار أن دولة قوية تتطلب مجتمعاً ضعيفاً إلا إذا اعتبرنا مخطئين أن قوة الدولة تقاس بشدة بطشها. والواقع أن الدول الأكثر استقراراً تتميز على العكس بدول قادرة وفاعلة كما بمجتمعات منظمة ومؤثرة.

الأمر الثالث هو اعتبار الضغوط الهائلة التي تتعرض لها دولنا الهشة نتيجة ثورة الاتصالات. فإن كانت هذه الثورة، بمنتجاتها المتجددة من دون توقف، تنشر الفوضى والشبهات داخل الديمقراطيات العربية فهي لا توفر المجتمعات المغلقة مهما كانت صارمة تلك الأقفال الموضوعة عليها. لقد أعطى الهاتف النقال وشبكة الإنترنت والتلفزيون الفضائي كلاً من المواطنين مصدرًا يصعب على الحكومات أن تُتضبه من المعلومات الصحيحة أو المغلوطة، ومن الآراء الصائبة والخائبة، كما من الوعي غير المسبوق بفوز الفرد بقدرات للتأثير على الأحداث كانت قبلها كامنة أو منعدمة. كيف ستتعامل الأنظمة مع هذا التطور الذي يفوق في سرعته، وبالأرجح في أهمية نتائجه، ما كانت الثورة الصناعية قد أحدثته في حينها في غير بلد أوروبي، هو سؤال مفتوح أمامنا وأمام الأجيال القادمة بعدنا. ولكنّ أمرًا لا يمكن نفيه أبدًا هو مدى الإصابة التي تلحقها ثورة التواصل هذه بمفهوم السيادة وهي التي لا تحترم الحدود، ولا يوقفها رقيب، وهي التي باتت تفتح المجال أمام نماذج جديدة لا من التواصل فحسب بل أيضًا من التفاعل والتضامن والتنافر.

أما الأمر الرابع والأخير فيتعلق بالديمقراطية. فإن كان قيام الدولة يبقى هشًا إذا كانت الجماعة الوطنية، أو ما يسمى عمومًا الشعب، ضعيفة الروابط فالأمر يصبح أشدّ صعوبة حين يتعلق الأمر بمسألة الانتقال الديمقراطي. وقد يكون النموذج الليبي خاصًا ولكنه من أشدّ النماذج العربية تعبيرًا، إذ نرى معه أن بناء ديمقراطية أمر شبه مستحيل في غياب دولة مكتملة في وجودها الذاتي، ولكنّ بناء الدولة مستحيل بدوره في غياب جماعة وطنية قوية الأواصر. ولكنّ ليبيا تعلمنا أيضًا أن هناك ملايين من الليبيين يقطنون البلاد وليس من الواقعي أن يُطلب منهم الصبر ريثما تُبنى جماعة وطنية، تنبثق منها لاحقًا دولة قادرة، تسمح بدورها بتأمين المشاركة الشعبية التي هي أساس الديمقراطية. لذا ليس أمام الليبيين حل إلا أن يقبلوا بحرق المراحل بحيث يبنون جماعة وطنية وجهاز دولة فعالًا ونظامًا ديمقراطيًا في الآن معًا.

وقد لا يكونون جاهزين لهذه العملية مثاثة الأضلاع أكثر من العراقيين مثلاً أو من اليمنيين. لقد سعيْتُ مؤخراً للإسهام المتواضع في جمع الفتات الليبي من دون كبير جدوى حتى اليوم، أما النموذج العراقي الذي عرفته عن كُتُب فبقي شاخصاً في ذهني كذكرى شديدة الإيلام. كان هناك حاكم يستند إلى عصبية فئوية سيطرت على حزب ستاليني التركيب، وكان الحزب بدوره استتبع جهاز الدولة التي سعت لصياغة العلاقات داخل المجتمع وفق مصلحة من حوّلها إلى أداة لملكه. وجاءت جحافل اليانكيز عام 2003 رافعة شعار ضرورة إحلال الديمقراطية. أُسقط الحاكم، فوهنت عصبية، فتحلل الحزب، فتفككت الدولة، فتمزق نسيج المجتمع ووجد العراقيون أنفسهم في فراغ دولة انهارت ومجتمع تفتت. من منا يريد أن تتكرر تجربة كهذه في بلده؟

لقد أضعنا زمنًا ثمينًا تغاضينا فيه، تحت ألف عذر وشعار، عن بناء دول حديثة وفعالة، مستقلة عن أنشأها كما عن القوى التي تتصارع عليها، تغذي شرعيتها مما تقدمه لشعبها لا من مهام عظمى تزعم خدمتها، وتفرض استقلالها وثباتها على ناسها وعلى حكامها وعلى العالم الأوسع. وها نحن اليوم مدعوون لدفع ثمن ذاك الكسل. لكن رؤيتكم منكبين على تناول الدولة بمسباركم الثاقب تملؤني أملاً بأن ما تردد جيلنا في طرحة من أسئلة بات اليوم في صلب اهتماماتكم وأبحاثكم ومداولاتكم. فتحية لكم جميعاً.

* المراجع

- * Elias, Norbert. 2000. The Civilizing Process. New jersey: Wiley-Blackwell Press.
- * Gellner, Ernest. 1983. Nations and Nationalism. New York: Cornell University Press.
- * Hobbes, Thomas. 1651/2010. Leviathan. Revised edition. BroadView Press.
- * Krasner, Stephen D. 1999. Organized Hypocrisy. Princeton University Press.
- * Nordlinger, Eric A. 1981. On the Autonomy of the Democratic State. Cambridge: Harvard University Press.
- * Strange, Susan. 1998. States and Markets. London: Continuum International Publishing Group.
- * Strayer, Joseph. 1970. On the medieval origins of the modern state. Princeton, New Jersey: Princeton University Press.

* سعدالله، علي. 2003. نظرية الدولة في الفكر الخلدوني. عمان: دار مجدلاوي.

الدولة والسيادة... > وسياقاتهما التاريخيّة والاجتماعيّة والمعرفيّة

- رحمة بورقية -



أستاذة علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في جامعة محمد الخامس، ومنذ العام 2016 أستاذة فخريّة. عميدة كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة الحسن الثاني المحمدية في الدار البيضاء 2002-1998، ورئيسة جامعة الحسن الثاني المحمدية في الدار البيضاء -2002 2010. حاليًا مديرة الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي منذ العام 2014. عضوة أكاديمية المملكة المغربية منذ العام 2002؛ عضوة في عدد من لجان الإصلاح في المغرب: قانون الأسرة، العدالة، التربية والتكوين والبحث العلمي؛ عضوة في مجلس

إدارة جامعة الأمم المتحدة في طوكيو بين 2010-2016؛ عضوة مؤسسة ورئيسة مجلس الأمناء للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية بين 2009-2014؛ عضوة في مكتب جمعية علماء الاجتماع الناطقين بالفرنسية بين 2009-2014؛ حاملة دكتوراه فخريّة من جامعة إنديانا ستايت في الولايات المتحدة في العام 2004، ودكتوراه فخريّة من جامعة لياج في بلجيكا في العام 2010، ودكتوراه فخريّة من جامعة ناتير في باريس في فرنسا في العام 2010.

تحل ورقة الكلمة المفتاحية لغسان سلامة مفهوم الدولة في تجارب الغرب وفي البلدان العربية باعتبارها فكرة تحدث العطش وفي الوقت نفسه الرية منها. ولن يناقش هذا التعقيب بناء أفكار الورقة، بقدر ما سيسعى لإبراز بعض الجوانب التي تبدو معززة ومكملة لها بالتركيز على مفهومي الدولة والسيادة، وعلى القضايا المتعلقة بسياقاتهما التاريخية والاجتماعية والمعرفية، وذلك من خلال ثلاثة مداخل:

1. الدولة متعددة النماذج

لا يمكن أن نقارب الدولة كفكرة مجردة عائمة، وإنما نقاربها ربطًا بالتجارب التي أفرزها تاريخ البشرية، والتي أنتج حولها عدد من الدراسات والمعارف، كلها تؤرخ وتنتظر للدولة. ففي كثير من الأبحاث الأنثروبولوجية، اعتبرت الدولة عنصرًا يميز بين المجتمعات البدائية التي ارتقت في تنظيمها وأضحت «ذات

الدولة»، و«مجتمعات بدائية بدون دولة»، لم تحقق الارتقاء الضروري ليتشكل فيها ذلك الجهاز المنظم للحياة الاجتماعية. فبيير كلاستر (Clastres 1974)، هو الباحث الذي بلور نظرية تجعل من المجتمعات البدائية القبلية مجتمعات «ضد الدولة»، لأن نسقها الداخلي يحول دون احتكار السلطة من طرف مؤسسة معينة أو وجودها بيد فرد أو نخبة. ولقد ولد عن هذه النظرية نقاشٌ بين الباحثين وانتقادٌ، نظرًا لكونها نظرة مثالية لمجتمعات بدائية، ترفض الدولة وتبعد تمرکز السلطة، والواقع أن كل المجتمعات عرفت بشكل أو بآخر وجود السلطة، وأن التجارب الإنسانية لا تعكس نموذجًا واحدًا وإنما أشكالًا للسلطة وللدولة.

فالدولة متعددة بتعدد التصورات الثقافية والنظم الفكرية والنظرية التي تمت بلورتها حول نظام الحكم. وارتبطت الدولة في بعض المجتمعات التقليدية (Balandier 1967)، بوجود تصورات مشتركة بين الناس تمنحها المشروعية، وإن العصور الحديثة أنتجت تنظيرًا، وتوجهات فكرية تؤسس لنماذج مغايرة كالدولة الشيوعية، والدولة الاشتراكية والدولة الليبرالية، وتلك التي تنبني على ما يسمى «بالتأصيل» الديني، أي الدولة التيوقراطية، (أو دولة ولاية الفقيه)، أو الدولة الإسلامية.

لقد شكل القرن السادس عشر بداية للحدثة التي تزامنت مع أهم الاكتشافات العلمية وتلاها فكر عصر التنوير، الذي نظر إلى عقد سياسي جديد، تجسد في الثورة الفرنسية، لينتشر لاحقًا تأثير نموذج خارج أوروبا، في العالم الجديد وفي أميركا الشمالية.

فالحدثة الأوروبية هي التي جعلت الدولة تسمو فوق القبائل والأسر الحاكمة والطوائف، وفوق النماذج التقليدية للدولة. وتوارت تعددية نماذج الدولة في التاريخ البشري لصالح سيادة نموذج الدولة الديمقراطية الليبرالية في العصر الحديث، بحيث أضحت معيارًا لتنظيم المجتمعات المعاصرة، ولحياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبهذا خلق نسق الحدثة نموذجًا جديدًا للدولة، قوّض النماذج الأخرى، بعدما انهارت الدولة الشيوعية وتراجعت الدولة الاشتراكية التي كانت منافسًا لها في الغرب (Shapiro and Haker-Cordon 1999).

وتبدو تجليات هذا النموذج في تنظيم جديد للمجتمع السياسي، يقوم على مبدأ حرية الأفراد والمساواة بينهم. وتجسد الدولة السلطة القانونية والسياسية بفعل التناوب على السلطة والانتخاب، وتمثيلية الأفراد في المجتمع. فهي دولة عقلانية

لا دينية، أو علمانية تقوم على فصل الدين عن الدولة، وتمارس الهيمنة القانونية، وتحترك العنف المشروع.

لم تكن الدولة الديمقراطية إذاً مجرد فكرة مثالية متعالية عن المجتمع وعن النظم التي أسست لها فكرياً ومنحتها المشروعية وعن صراعات التيارات السياسية المكونة لها، وإنما ولدت في سياق مشروع جديد: وهو الحداثة، لتبدو «كأحسن نموذج» ابتدعه الإنسانية لتنظيم كيان المجتمع الإنساني، ولتشكيل المنتظم الذي يحقق التداول على السلطة، ويضمن التعايش بين التيارات السياسية المتباينة فكرياً وسياسياً ودينيّاً.

وإذا كان النموذج الجديد للدولة الديمقراطية قد أصبح معياراً، فإنه جعل بعض أنظمة الحكم، الحاملة لإرث تاريخي ثقافي مغاير للثقافة الغربية، كما هو شأن كثير من البلدان العربية، يستعير بعض عناصرها: كالتنظيم الحزبي، والانتخاب، رغم الضعف الذي يلاحظ في استيعاب أسسها المعرفية وعقلانياتها وفكر الحداثة التي يقوم عليها.

2. الدولة وضعف السيادة في عصر العولمة

تتجسد سيادة الدولة في السيادة على التراب بحدوده، والذي يعتبر جزءاً من كيانها؛ ويترتب عن ذلك السيادة على البشر الموجودين فوق التراب، والتي تمنح المشروعية للحاكم بأن يكون «قائد حرب» للدفاع عن الأرض وعن البشر، كما منحت الشرعية للدول الأوروبية، إبان المغامرة الاستعمارية، لا للدفاع عن ترابها فحسب، وإنما لتوسيع سيادتها على تراب بلدان أخرى ضعيفة، مبررة ذلك بإدخال الحضارة إلى بلدان لها بنى اجتماعية وسياسية تقليدية، اعتبرت متأخرة حضارياً.

إلا أن العولمة أضعفت سيادة الدول على التراب، وبرزت اختلالات تتجاوز قدرة الدولة على التحكم فيها، كظواهر الأزمة المالية، وتدفق المهاجرين إلى أوروبا، وإلى البلدان الغربية من العالم الفقير، وتقلبات السوق العالمية، وفرض واقع سيادة بعض الدول الغنية على دول أخرى في المنتظم الدولي، رغم إقرار الفصل الثاني من ميثاق الأمم المتحدة بالمساواة السيادية بين كل الأعضاء، فالمساواة لا تتحقق دائماً، ما يجعل الدول النامية تجاهد للدفاع عن سيادتها.

إن العولمة تفرض على كل دولة التخلي عن جزء من سيادتها لكي تتعايش مع الآخرين بفعل تداخل مختلف أنواع الاقتصاد وجراء وجود قيم كونية مشتركة وقوانين دولية تحكم كل الدول. كما أحدثت أشكالاً جديدة لتوسيع السيادة، تتجلى

في المجموعات الإقليمية بين البلدان الآسيوية وأميركا اللاتينية التي تضم بلداناً صاعدة تسعى إلى احتلال مكانتها في فضاء العولمة.

وإذا كانت «الدولة الوطن» قد ارتبطت بسيادة حدودها، فإنه مع ذلك يظل مفهوم السيادة غامضاً، أو كما يراه برتران بادي (Badie 1999). هو «وهم» يستدعي طرح عدد من التساؤلات: كيف تمارس السيادة؟ وعلى أي مجال تتم أعلى التراب أم على البشر أم على المعتقدات، أم على الثقافة أم على كل هذا؟

تعيش المجتمعات اليوم عصر الترحال، (Michel 1977). ولقد ساهمت الثورة التكنولوجية للإعلام والتواصل في تليين الحدود بين البلدان وإنتاج «مجتمعات متخيلة» (Aderson 1983) (imagined communities) تعرف نفسها بمقومات هوياتية وإيديولوجية فوق حدود الأوطان، كالحركات الإسلامية وحركات المجتمع المدني الدولي، وغيرها.

لم تعد للدولة السيادة والتحكم الكلي في البشر، جراء تنقل الأفراد وتواصلهم المجالي والافتراضي، وبروز مجالات فوق حدودية تتجاوز حدود الأوطان. فرغم الإجراءات التي تُتخذ للحدّ من تجاوز حدود الدول، ورغم ما يُتخذ من تدابير لبناء سياجات قوية، أصبح التنقل يقاوم كل سياج يفرض على البشر. ويبين تاريخ البشرية أن التحكم في المستقرين كان أهون على الحاكم من التحكم في الرحل. لذلك يترجع تحكم الدولة أمام الهجرة وتنقل البشر، ورغم كون الدولة الأمة (L'Etat-Nation) تجتمع فيها سلط متباينة، منها القانونية والسياسية والاقتصادية وغيرها، فإنها تتخلى عن شيء من سيادتها بحكم أن سلطتها لم تعد عقيدة، إذ تتقاسم سيادتها مع الشعب. فالدول العربية ضعفت سيادتها أمام تيار العولمة، وتعرف تنقل وتواصل الأفراد عبر الهجرة وشبكات التواصل الاجتماعي التي أضحت فضاء للتعبير وللمناداة بمشروع سياسي بديل، في أفق تحقيق الدولة الديمقراطية.

وما يزيد من غموض مفهوم السيادة، كونه يوظّف من طرف الدول أو الجماعات داخل بلدانها بشكل إيديولوجي واستراتيجي أو تكتيكي. ويتم اللجوء في الدول العربية، التي يتعثر فيها المسار الديمقراطي، إلى السيادة لتدعيم النزوع نحو الحد من الحريات، وذلك بإشهار الحق في السيادة اعتباراً لكون كل دولة مستقلة في قراراتها عن الآخرين، ولها قيمها وقوانينها من دون تدخل خارجي. فباسم سيادتها قد تتحفظ على

بعض الاتفاقيات الدولية، وفي المجال الثقافي باسم الحفاظ على ما يعتبر مقومات الخصوصية الثقافية والدينية للمجتمع، عندما يتعلق الأمر بوضع المرأة وممارستها للحقوق المتعارف عليها دولياً. فإشهار السيادة هنا قد يحجب الحرية والحقوق الفردية ويخفي واقع التحولات الاجتماعية والثقافية، وقد يعارض القيم الكونية.

وإذا كان ميثاق وستفالييفي للمجتمعات الغربية يهدف إلى الالتزام بالتوازن بين القوى الأوروبية في القرن السابع عشر، ففي القرنين العشرين والحادي والعشرين، تتأرجح أوروبا بين السيادة الأوروبية والسيادة الوطنية، وما يترتب عن ذلك من صراعات بين التيارات حول شكل السيادة داخل كل بلد أوروبي، وصعوبة الاندماج الأوروبي. وفي هذا السياق يشهر مبدأ السيادة من طرف «السياديين» (soverainistes) في أوروبا، أي الذين يرفضون الاندماج الأوروبي للدفاع عن الانغلاق للحفاظ عما يعتبر مصالح بلدهم لكي لا تُحمى خصوصيتهم وامتنيازاتهم بالانفتاح والاندماج في رقعة تجمعهم مع بلدان أخرى.

وقد يوظف مفهوم السيادة من طرف «السياديين» في الدول الغربية لينادوا بإغلاق الحدود حفاظاً على مصالح بلدانها مع رفض الاندماج في مجموعة إقليمية أو قطرية أو تطالب ببناء أسوار تحدّ من تدفق المهاجرين والسلع، كما يدعو إلى ذلك الرئيس الأميركي دونالد ترامب. وتجسد السيادة هنا التملص من المسؤولية تجاه الشعوب المستضعفة، والتي تعاني من الحروب والتهجير والفقر، وأحياناً الاستبداد، بحيث لا يهتم السياديون بمصير شعوب أخرى ومآسيها.

ولذلك أضحت السيادة تشهر كمبدأ استراتيجي يستعمل في أوضاع متناقضة. والواقع أن العولمة غيرت المبادئ التي تقوم عليها الدولة على المستوى الداخلي للدول، مع بروز أشكال جديدة للتوظيف الإيديولوجي للسيادة، كما ظهرت مجموعات ترفض سيادة الدولة، وتترتب عن ذلك حالة تتعايش فيها بعض الدول مع فئات تعارضها ولا تخضع لسيادتها.

3. بروز أشكال جديدة لمقاومة الدولة في البلدان العربية

إن الدولة كيان يتفاعل مع الواقع السياسي والعالمي، ومع المكونات الداخلية للمجتمع. لذلك لا يكون العطش للدولة والريبة منها من دون من يتعطشون لها ويشعرون بالريبة منها. أي من دون الفئات المكونة للمجتمع وللصراعات بينهم

وبأشكال المقاومة التي يمارسونها. فالدولة ليست كيانًا معزولاً عن المجتمع وعن ديناميكيته. ففي المجتمعات العربية كما يقول عبد الله العروى «كل منا يكتشف الدولة قبل أن يكتشف الحرية» (العروى 1981) واليوم يجد الأفراد في المجتمعات العربية أنفسهم في تعايش مع الدولة ولهم الرغبة في الحرية.

غير أن هذه الدولة استعارت بعضًا من عناصرها من الدولة الحديثة كالدستور، والانتخاب، والديمقراطية، والقانون، والبيروقراطية، وتترك العناصر الأخرى للتفاوض حولها مع المجتمع باسم الخصوصية والهوية، كالتفاوض حول الهامش الممنوح للحرية، وتوزيع السلطة، ومكانة الدين، وسيادة القانون على الجميع، وحول الحرية المعرفية التي تواجه في كثير من البلدان العربية صعوبة وجود علم اجتماعي سياسي نقدي عربي نظرًا للرقابة المعرفية الذاتية والموضوعية (Laroui 1997).

فالنموذج المثالي للدولة الديمقراطية يظل حاضرًا في قلب الصراعات الاجتماعية التي تتخلل البلدان العربية. ونحن نعلم أن الدولة الديمقراطية كما تجسدت في كل البلدان الغربية، ليست هي الأخرى بمعزل عن المصالح الاقتصادية وتداخلها، وعن الصراعات وتوظيفها لخدمة المصالح الخاصة، وأنها لا تحقق دائمًا العدالة الاجتماعية (Rawls 1971). غير أنها مع ذلك نموذج مثالي بالمعنى الذي منحه ماكس فيبر للمفهوم.

إن تطور مفهوم الحقوق من الحقوق المدنية والسياسية إلى جيل جديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى الحق في الديمقراطية، يضع كثيرًا من الدول في البلدان العربية في ضعف للتحكم في البشر، نظرًا لكون معظمها لم يخلق المؤسسات الصلبة والآليات الكفيلة لضمان الحقوق للأفراد والاحتكام للقانون. ففي غياب طبقة سياسية لها وعي تاريخي بقيادة المجتمع نحو النماء ونحو تحقيق الديمقراطية، ظهرت ظواهر بديلة للممارسة السياسية وللمقاومة تقودها حركات، بفاعلين جدد، يمكن أن نصنفها أربعة أصناف: حركات المجتمع المدني، والمجتمع الافتراضي، و الحركة السياسية الشعبوية، وبروز الدين بقوة في المجال العام.

• حركة المجتمع المدني

تقود الجمعيات المدنية الدولية حركات للدفاع عن حقوق الإنسان أو للتدخل في عمليات إنسانية من أجل تخفيف معاناة الأفراد في كثير من مناطق العالم جراء الفقر والحروب والدمار والكوارث الطبيعية. كما أن للمجتمع المدني الدولي دورًا

في الضغط على الدول العربية عبر التقارير التي تنجز حول حقوق الإنسان، وغيرها من القضايا، في عدد من البلدان، وما يواكبها من تغطية إعلامية. فبفعل الوعي المتزايد للأفراد بالحقوق، والسعي نحو بناء دولة القانون، بدأت تبرز، وبأشكال متفاوتة، مطالب الحركات المدنية والجمعيات النسائية في الدول العربية، من أجل الاحتكام إلى القانون لصيانة الحقوق، وتحقيق المساواة بين الجنسين، بحيث لم تعد النساء يرغبن في أن يوضع مصيرهن في يد الأسرة أو العشيرة أو سلطة الذكر، وإنما في يد القانون.

إن حجم المجتمع المدني وقوته يختلفان من بلد لآخر في المنطقة العربية، بحيث لا تتوفر كل البلدان على مجتمع مدني قوي ديناميكي رغم تنامي النقابات والجمعيات، إلا أنه مع ذلك، لا يشكل في بعض البلدان العربية قوة مدنية صاعدة تحاور الدولة.

• حركات الفاعلين في الفضاء الرقمي

غيرت ثورة تكنولوجيا المعلومات والتواصل الممارسة السياسية والطرائق الجديدة للتعبير عن الآراء عن طريق الشبكات الاجتماعية، وخلق فاعلين جدد في الفضاء الرقمي. وبهدف التأثير على الدولة، ظهرت في بعض البلدان العربية ظاهرة الدعوات من طرف فاعلين داخل الشبكات الاجتماعية، لمقاطعة بعض المنتجات أو التشهير بالمخالفات أو الامتيازات أو الفساد أو الرشوة. ويكون لهذه الدعوات صدى، وتجد استجابة واسعة لها من طرف الجمهور الرقمي؛ لتعكس الظاهرة شكلاً من الأشكال الجديدة للتعبير عن الرأي، وللممارسة السياسية.

كما تظهر أشكال جديدة للمقاومة يبدأ تنظيمها في الفضاء الرقمي والشبكات الاجتماعية، وتمتد بعد ذلك في الاحتجاج في الفضاء العام. وتجد الدولة في بعض البلدان العربية، خصوصاً منها الدول المغاربية، صعوبة في اللجوء إلى القمع المطلق كما كان الشأن في ما مضى.

• الحركات الشعبوية

إن مفهوم الشعبوية ظهر في السنوات الأخيرة في أدبيات العلوم السياسية. فهو يعكس ظاهرة حركات جديدة وصاعدة، برزت في الديمقراطيات الغربية، تسعى إلى إشهار الخصوصية والدعوة للعودة للتجذر الثقافي. غير أن بعض البلدان العربية، لم تخلُ من بروز هذه الحركات الشعبوية.

ومن المعلوم أن الإشادة بالسيادة في شكل حركات شعبية، لا تطفو فوق السطح، إلا في المراحل المتوترة التي تعرف فيها البلدان محدودية الديمقراطية وضعفها، وتراجع فعالية الانتخاب، وضعف التمثيلية. وهناك من يرى أن الديمقراطية مسار لم يكتمل، وأنها تعرف اليوم ضعفًا لأنها لم تحقق التمثيلية المطلقة، بل أن الديمقراطية «انقلبت ضد نفسها» (Gauchet 2002) أو «خلقت أعداء لها» (Tzvetan 2012). ولقد أفرزت الشعبية فاعلين في المجال العام يتقدمون كمدافعين عن الشعب، يتكلمون باسمه للدفاع عن مصالحه. واحتكار تمثيلية الشعب ينفي وجود فاعلين أو هيئات سياسية أخرى تمثله. لذلك تجد الشعبية صعوبة في التعايش مع التعددية السياسية. وهي بهذا تنافس سيادة الدولة.

وتتخذ الظاهرة في بعض البلدان العربية لونًا دينيًا ليكون الفاعلون فيها وحدهم المدافعين عن الشعب، باسم الأخلاق التي يمنحهم إياها الدين الإسلامي. ولقد برز هذا التوجه بعد الربيع العربي مع ولوج بعض الحركات الإسلامية حلبة التنافس حول السلطة في المغرب وتونس ومصر، ووصول بعضها لتلك السلطة. فهي تنازع الدولة في السيادة، لأنها تتولى الدفاع عن الشعب وعن الوطن وعن الأسرة، باعتبار هذه الأخيرة الخلية الأساسية للتوالد البيولوجي ولإعادة الإنتاج الثقافي والاجتماعي، وتقرن بين الهوية الثقافية الدينية والهوية السياسية. وغالبًا ما ترتبط الشعبية باسم قائد- زعيم سياسي يجسد التيار السياسي، يتكلم باسم الشعب، ضد الفئة المحتركة لخيرات البلاد وللسلطة، ليجد خطابها صداه في مجتمعات عربية تعرف الفقر وضعف التعليم والفوارق الاجتماعية.

ومن المعلوم أن البلدان العربية تعيش صراعًا بين المدّ الحداثي العلماني الذي يضم أقلية، والمدّ الإسلامي الذي يسعى إلى إعادة أسلمة المجتمع بخلفية إحلال الدولة الإسلامية. ففي مجتمعات يكون فيها الإسلام دينًا لأغلبية الشعب يتحول الخطاب الإسلامي إلى خطاب شعبي، لأنه يتكلم باسم الدين الذي يؤمن به الشعب. وهكذا تنقل الحركة الشعبية في بعض البلدان العربية السيادة من الدولة نحو الشعب وذلك بمخاطبة الشعب المتدين. فمفهوم الدولة الإسلامية، كما يرى ذلك عبدالله العروي هو أدلوجة. لأن الخطاب الذي يبرر وجودها لا يعكس واقع الدولة ككيان سياسي، وإنما كنموذج أنتجته المجتمعات الإسلامية في واقع تاريخي مغاير وبظروف زمنية ومكانية مغايرة تكون موضوعًا لعمل المؤرخ، ولا يمكن لتجربة تاريخية ماضية أن تكون نموذجًا للدولة المعاصرة .

• قوة الدين في المجال العام

أضحت «قوة الدين في المجال العام» بارزة في كل البلدان خصوصًا منها الدول الإسلامية، ليدفع الدولة للتفاعل مع موقعه في الخريطة السياسية (Judith and other 2011). لقد أنتجت الحقول المعرفية للأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع وعلم النفس طفرة من الأبحاث حول الدين في القرنين التاسع عشر والعشرين. إلا أن هذه الأبحاث كانت تنظر إلى الدين كظاهرة خاصة بالمجتمعات التقليدية، التي تجاوزتها المجتمعات الغربية المتقدمة العقلانية، والتي فصلت الدين عن الدولة. ومفاد جوهر هذه الأبحاث أن الدين ظاهرة مصيرها الزوال داخل المجتمع الحديث، طول الدولة العلمانية. غير أن تطور المجتمعات المعاصرة يفرز القدرة الكبيرة للدين على اكتساح المجال العام ليجادل ميراث الدولة العلمانية، ويجبر كل دولة على منحه حيزًا في ما أضحي يسمى «ما بعد الدولة العلمانية».

لقد اكتسح الدين بشكل قوي المجال العام في الدول العلمانية وفي الدول الإسلامية، مع إشهار الرموز الدينية، كاللباس، والأكل الحلال، وأداء الشعائر بشكل جماعي، أكثر مما مضى، مع صعود فئة من الدعاة بخطاب يؤسس المجال العام والفضاء الرقمي؛ ما يطرح إشكالية موقع الدين في علاقته مع الدولة؛ ويستدعي استثمار التفكير والمعرفة في ملامح الدولة «ما بعد علمانية» في الغرب، وتبعات هذا التحول في البلدان العربية.

- * Acharya, Amitav. 2001. « Mondialisation et souveraineté: une réévaluation de leur lien ». Revue internationale de politique comparée. 3, vol.8 pages 383 à 394.
- * Anderson, Benedict. 1983. Imagined communities. Reflections on the origin and spread of nationalism. London.
- * Arendt, Hannah. 2014. Qu'est-ce que la politique ? Points. Editions du Seuil.
- * Badie, Bertrand. 1999. Un monde Sans souveraineté. Les états entre ruse et responsabilité. Fayard.
- * Balandier, Georges. 1967. Anthropologie Politique. PUF.
- * Butler, Judith, Jurgen Habermas, Charles Taylor, Cornel West.2011. Edited by Eduardo Mendieta and Jonathan Van Antwerpen. The power of religion in the public sphere. Afterword by Craig Calhoun. Columbia University Press.
- * Clastres, Pierre. 1974. La société contre l'Etat. Paris, Editions de Minuit.
- * Delsol, Chantal. 2015. Populismes. Les demeures de l'Histoire. Editions du Rocher.
- * Dupond, Pascal. « L'Etat. Souveraineté de l'Etat ou souveraineté du peuple. Revue numérique. <http://www.philopsis.fr>
- * Gauchet, Marcel. 2002. La démocratie contre elle-même. Gallimard.
- * Guimezones, Marie. Août 2012. « Mondialisation, démocratie, état de droit : une analyse juridique de la mondialisation. Etudes Caribéennes.

- * Laroui, Abdallah. 1997. Islamisme modernisme libéralisme. Centre Culturel Arabe. Casablanca.
- * Maffesoli, Michel. 1997. Du nomadisme: Vagbondages initiatiques. Livre de Poche. Paris.
- * Muller, Jan-Werner. 2016. Qu'est-ce que le populisme. Gallimard.
- * Rawls, John. 1967. La théorie de la justice. Editions points.
- * Riot –Sarcey, Michèle. 2011. « Introduction ; De la souveraineté ». Revue d'histoire du XX siècle, 42, p.7-17.
- * Rioux, Jean-Pierre. 2007. Les populismes. Editions Perrin.
- * Shapiro, Ian, Hacker-Cordon Casiano. 1999. (Edited by). Democracy's value. Cambridge University Press.
- * Todorov, Tzvetan. 2012. Les ennemis intimes de la démocratie. Editions Robert Laffont.
- * العروي، عبدالله. 1981. مفهوم الدولة. المغرب: المركز الثقافي العربي الدار البيضاء.

الدولة وإشكالياتها النظرية والعملية في الوطن العربي

— مصطفى كامل السيد —



درس الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة والمعهد الجامعي للدراسات الدولية العالية في جامعة جنيف. تولى التدريس في الجامعة الأمريكية في القاهرة وجامعة هارفارد وجامعة كولجيت في الولايات المتحدة وكان باحثًا زائرًا في جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس. له كتابات عدة منشورة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية. تتمحور كتاباته حول موضوعات المجتمع المدني والدمقرطة وحقوق الإنسان في الوطن العربي، والاقتصاد السياسي للتنمية والنظرية السياسية. كان عضوًا في المجلس التنفيذي للجمعية العربية لعلوم السياسية وهو عضو في المجلس التنفيذي للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان.

الدولة مشكلة كبرى في الوطن العربي، فمن الناحية النظرية يتحدث الكتاب العرب عن خصوصية لها تجعلها مختلفة عن غيرها من الدول، ويرفضون مقارنتها بشقيقاتها في أقاليم أخرى في العالم، حتى بين ما يسمى بدول الجنوب التي تحررت مثلها من السيطرة الاستعمارية، وهي مشكلة عملية.

فقد أصبح مجرد بقائها في حدودها عند الاستقلال موضع شك كبير منذ سنوات قليلة، بل انقسمت إحداها بالفعل إلى دولتين، ورفض قسم من مواطني دولة أخرى في استفتاء عام البقاء في إطارها، بينما تستمر دولتان منها بلا حكومة واحدة أو فاعلة، وتقع أخرى تحت سيطرة حزب لا يمكن له أن يدعي أنه يمثل غالبية مواطنيها.

وعجزت كلها، حتى عندما توفرت لها سلطة حكم واحدة لا تخوض حربًا أهلية ضد قسم من مواطنيها، عن إحراز نقلة كيفية على طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وحتى عندما تمتع بعضهم بفوائض مالية هائلة فإن دولهم لم تنتقل إلى مصاف الدول الصناعية الجديدة، وهو ما نجحت فيه بين دول الجنوب بعض

تلك التي لم تحظ لا بفوائد مالية ولا بتنوع في مواردها الطبيعية. لا تتمثل الهشاشة المدعاة للدولة العربية فقط في عجزها عن توفير الأمن لمواطنيها ولكن في القيام بنجاح بوظائف الدولة الأخرى في مجال تحقيق المشاركة الواسعة لمواطنيها في إدارة الشأن السياسي وفي دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية على نحو يجعل مواطنيها يقبلون ممارستها لسلطاتها طواعية ومن دون استخدام أدوات القهر أو التهديد به.

سعى الدكتور غسان سلامة بمعرفته النظرية الواسعة وخبرته السياسية الوطنية والإقليمية والدولية إلى تقديم خريطة طريق لفك طلاسم الدولة العربية، ونجح في ذلك إلى حد كبير، فوضعها في سياق عالمي وتاريخي. ففكرة الدولة الحديثة فيها كما في مثيلاتها بين دول الجنوب فكرة غريبة عن تراثها، ليست فقط مستوردة، ولكن نواتها بذرت فيها في مرحلة الاستعمار وخرجت بهياكلها أو استكملتها بعد استقلالها. وعندما دخلت في نزاع مع واحدة من جاراتها أو من الدول الاستعمارية القديمة أو الجديدة أو حتى مع بعض مواطنيها، فإنها احتجت بسيادتها ورفضت قبول أي مسؤولية في مواجهة المجتمع الدولي عما تفعله بمواطنيها حتى لو وصل الأمر إلى انتهاكات واسعة وجسيمة ومنتظمة لحقوق هؤلاء المواطنين والتي تعهدت معظمها باحترامها من خلال تصديقها على معاهدات دولية ملزمة.

ووجد الدكتور سلامة التفسير لهذه الأزمة في أن من قُبِضت لهم السيطرة على سلطة الحكم في الدول العربية لم يقبلوا الدولة كفكرة، ككيان لا يمثل امتداداً للانقسامات الاجتماعية التي يحتويها، ويتميز عن المجتمع بالقوانين التي يعمل وفقاً لها، ومسؤول أمام جميع مواطنيه عن توفير الأمن وسبل تحقيق العدالة، ويساعدهم في إشباع حاجاتهم الأساسية من دون أن يساهم بالضرورة في توفيرها كلها. بدلاً من ذلك يتعامل الحكام العرب مع الدولة ليس كفكرة ولكن كأداة لتحقيق طموحاتهم وبلوغ مكاسبهم، فالخلط شائع بين الدولة والملكية الخاصة.

الدولة العربية في رأي غسان سلامة تكاد تكون ملكاً للحاكم أو لعائلته أو لحزبه أو للمؤسسة التي ينتمي إليها، وهي في نظر هؤلاء الحكام تتماهى مع نظام حكمهم. لا يتصورون أن يكون لها وجود أو أن تقوم لها قائمة إذا ما سقطت عائلتهم أو حزبهم أو نظامهم.

هذا تشخيص عام لحالة الدولة في الوطن العربي ربما تشابه فيه حالة الدولة خارج

الوطن العربي قبل أن تهب موجة الديمقراطية الثالثة التي اقتلعت نظماً تماثل ما عرفه الوطن العربي في أقاليم قريبة أو بعيدة، في شرق آسيا وفي شرق أوروبا وفي أميركا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء. ولكن ضاعف من هذا الخلل في الوطن العربي بين الدولة كفكرة والدولة كأداة الإخفاق في الانتقال من الولاءات دون القطرية سواء كانت دينية أم طائفية أم قبلية أم فوق قطرية قومية كانت أم إسلاموية إلى الولاء للدولة ككيان مستقل عن كل الجماعات التي تشير إليها كل هذه الولاءات. وثاني هذه العوامل الخاصة بالوطن العربي في رأي سلامة هو غياب عقد مؤسس لهذه الدول في الوطن العربي، وفلا يملك مواطنو الدولة العربية أي قدرة على مساءلة حكامهم، ناهيك عن تصحيح مسارها، فليس هناك عقد مفترض بينهم وهؤلاء الحكام، لهم أن يغيروهم أو على الأقل أن يسألوهم إن هم أخلوا ببعض بنود هذا العقد الذي يلزم الحاكم بتوفير هذه السلع العامة في مقابل طاعة المواطنين. وحتى عندما تحدثت بعض الأدبيات عن وجود ما يشبه هذا العقد، كانت أهم بنوده أن المواطنين يلتزمون بالأبناز عوا الحاكم في كيفية إدارته لشؤون الدولة طالما أنه يوفر لهم الطعام والملبس والمسكن أو العمل ومستوى الدخل الذي يؤمن لهم هذه الحاجات. وحتى عندما أخفق هؤلاء الحكام في الوفاء بجانبهم من العقد استمروا يتوقعون ولاء المواطنين بدعوى أنهم هم الوحيدون القادرون على توفير الأمن لهم، أو حمايتهم من عدو خارجي حقيقي أو متصور، أو أن الولاء والصبر ضروريان للوصول إلى رخاء واسع في المستقبل. بل إنهم عندما يُظهر المواطنون العرب أو بعضهم تمللاً من هذه السلطة التي تنتهك كرامتهم، وتخل ببنود هذا العقد المفترض، فإن هؤلاء ينسبون أسباب الاحتجاج إلى أثر ثورة الاتصالات التي جعلت قسماً من هؤلاء المواطنين وخصوصاً الشباب منهم يقع فريسة أفكار عن الديمقراطية ورشادة الحكم هي في نظرهم غريبة عن مجتمعاتنا منبئة الصلة بتقاليدنا التي توارثناها منذ قرون.

وينتهي سلامة بأنه في ظل هذه الظروف يصعب تحقيق تحول ديمقراطي، فالثورة على الحكم في غياب ولاء للدولة يسبق غيره من الولاءات وينتهي بتهديد كيان الدولة ذاتها. صحيح أن سلامة يعترف بأن تحليله له طابع عمومي، وأنه قد يكون هناك تباين بين دولة وأخرى داخل الوطن العربي، ولكنه يوحى بأن الفارق ليس كميّاً بل مجرد فارق كمي في مدى انطباق هذه السمات على كل الدول العربية.

يستدعي هذا التحليل من جانب دكتور سلامة أربع ملاحظات أساسية تتعلق أولاًها بمفهوم الدولة كفكرة والذي طرحه الدكتور سلامة، ثانيها ومدى كون فكرة الدولة

مفهوماً مستورداً في الوطن العربي، وتقيم ثالثتها مدى أهمية الفوارق بين الدول داخل الوطن العربي، وتنتقد رابعتها توصيف الدكتور سلامة للطرح الماركسي للدولة على أنها أداة.

يوصّف الدكتور سلامة الدولة كفكرة على أنها كيان مستقل عن كل الولاءات الأولية في المجتمع، ويجب الولاء له قبل أي ولاءات أخرى، بل ويرتبط مع المواطنين بعقد مؤسس هو بكل تأكيد الطرح الليبرالي لمفهوم الدولة، خصوصاً عندما يذكر سلامة العقد المؤسس كرابطة بين الدولة والمواطنين. ليست هذه هي الفكرة الوحيدة عن الدولة التي صدرتها الدول الاستعمارية لمستعمراتها السابقة، فهناك تيار فكري آخر في الغرب الاستعماري يعطي الدولة أولوية تعلو المجتمع وينسب للدولة رسالة أخلاقية تسمو على ما يعتمل في المجتمع من صراعات بين الطبقات والطوائف والاتحادات المهنية والتي قد تشغلها عن رابطة أوسع تجمعها، فالدولة وفقاً لهذا التحليل الآخر هي التي تحقق الوحدة للمجتمع. وقد ألهم هذا التيار، الذي ترجع أصوله إلى كتابات، جورج فيلهلم فريدريك هيجل حركات سياسية كبرى في القارة الأوروبية كان لها صدى واسع داخل الوطن العربي مثل الحركة النازية في ألمانيا والحركة الفاشية في إيطاليا والتي كان لها أتباعها في دول أخرى بما في ذلك الوطن العربي. هذه الحركات اختزلت الولاء للدولة في الطاعة العمياء للقائد الملهم، واعتبرت أن كلّ من يخرج عن طاعة هذا الزعيم هو عميل لقوى كوزموبوليتانية تقت في عضد الوطن. لا يوجد عقد مؤسس في الدول التي تستلهم هذا التراث. وقد تبنت قيادات حزبية وسياسية في الوطن العربي هذا المفهوم للدولة، وهو أيضاً مستورد من الخارج، وأصدأؤه يعرفها تاريخ سوريا والعراق ومصر بل وربما لم تختفِ تماماً في الوقت الحاضر.

والملاحظة الثانية تتعلق بما إذا كانت مؤسسة الدولة هي بالفعل مؤسسة مستوردة في الوطن العربي، وما إذا كان تاريخه لم يعرف في بعض أقطاره على الأقل الكثير من سمات هذه الدولة، وما إذا كان هذا التاريخ للدولة في الوطن العربي قبل الاستعمار يسهم في فهم بعض تقاليدها وثقافتها الحاضرة.

تصرّ كتابات العلوم السياسية على أن الدولة هي نتاج الحضارة الأوروبية التي صدرتها إلى دول الجنوب عندما مدت سيطرتها الاستعمارية إليها، وعندما استقلت هذه الشعوب أو حصلت على نوع من الاستقلال الذاتي، فإنها لم تجد أمامها

سوى نموذج الدولة الأوروبي لتقلده. حكام هذه المستعمرات السابقة في الحقيقة استوردوا كيانات الدولة، بيروقراطيتها وأجهزتها القمعية خصوصاً وأحياناً مؤسساتها التشريعية والقضائية، ولكنهم لم يستوعبوا فكرة الدولة كما يشرحها سلامة. ومع أن سلامة يعترف بتاريخ سياسي للبلدان العربية ظهرت فيه مؤسسات الحكم وواصلت ممارسته لفترات طويلة قبل العصر الاستعماري إلا أنه لا يستخلص مغزى هذا التاريخ لشرح التفاوت في قوة الدولة بين الأقطار العربية، والمقصود بقوة الدولة هنا وحسبما ذكر إريك نوردلينغر الذي استشهد به دكتور سلامة، هو من ناحية قدرتها على إنفاذ إرادتها على كل الذين يعيشون على إقليمها وقبول المواطنين لسلطاتها من ناحية أخرى.

ومع الإقرار بالفارق بين الدولة الحديثة في صورتها الأوروبية من تعدد السلطات والفصل الوظيفي بينها، واستنادها في نموذجها الليبرالي إلى بنية قانونية تعترف بحقوق للمواطنين، وتؤكد مسؤولية الدولة أمامهم، إلا أنه لا ينبغي التقليل مع ذلك من أهمية وجود تقاليد الدولة في بعض مجتمعات الشرق الأوسط خصوصاً إذا تمتع كياناتها بقدر من الاستمرارية بين ما قبل المرحلة الاستعمارية وما بعدها. فلا يمكن فهم أسباب التفاوت في قوة الدولة أو هشاشتها في الشرق الأوسط عمومًا إلا بالعودة إلى التاريخ السابق على الاستعمار، والتميز بين الدول «الجديدة» وتلك التي تمثل استمرارًا لكيانات سابقة. لا شك أن دولاً مثل المغرب وتونس ومصر وفي الشرق الأوسط إيران وتركيا هي أقل هشاشة بكل تأكيد من دول مثل لبنان والأردن وليبيا لأن هذه الدول تتمتع باستمرارية تاريخية في حدودها، وبهوية قوية بين سكانها وبتهديدات أقل لوحدة أراضيها، بل إن مؤسسات الدولة القديمة في بلد مثل مصر عرفت سمات قريية مما يميز الدولة الحديثة، مثل وجود بيروقراطية متخصصة في الحكم، واستقلال هذه البيروقراطية عن الانقسامات الاجتماعية، كما أن مؤسسة الحكم ذاتها تمايزت عن غيرها من مؤسسات المجتمع، فلم يكن الفرعون كبير الكهنة، حتى إن كان يُنظر إليه باعتباره ابن الإله، بل لقد عرف التاريخ المصري القديم نزاعاً بين فرعون والكهنة، مثلما حدث بين إخناتون الذي دعا لعبادة جديدة غير عبادة آمون التي سادت في مصر القديمة. هذه الاستقلالية لجهاز الدولة في مواجهة المجتمع والمؤسسة الدينية تشرح أسباب القوة النسبية التي تتمتع بها مؤسسة الدولة في مصر. وإذا كان هناك تحالف بين مؤسسة الدولة والمؤسسة الدينية في مصر القديمة فقد عرفت أوروبا ما بعد وستفاليا أنظمة الحكم المطلق التي استندت بدورها إلى تحالف مشابه بين السلطة الملكية والكنيسة كما

كانت الحال في فرنسا قبل ثورتها بل وما زال هذا التحالف قائمًا في بريطانيا بين الأسرة المالكة وكنيسة وستمنستر حتى لو كانت الملكية البريطانية قد فقدت تقريبًا كل سلطاتها.

والملاحظة الثالثة هي عن التساؤلات الإضافية التي يثيرها الحديث عن سمات لسلطة الدولة في بعض البلدان العربية كتفسير لقوة الدولة نسبيًا في مواجهة المجتمع، فماذا عن تلك الدول التي كانت أراضيها مركزًا لحضارات قديمة ولكيانات سياسية امتدت سلطاتها خارج حدودها الحالية. وانتهت في الوقت الحاضر إلى دولة هشة اقتربت مما سمي بالدولة الفاشلة. كانت دمشق عاصمة الخلافة الأموية وكانت بغداد عاصمة للخلافة العباسية، قد ورثت كل منهما حضارات عريقة فينيقية في سوريا وآشورية في بلاد ما بين النهرين؟ وماذا عن تلك الدول الجديدة في الوطن العربي والتي لم تعرف سمات الدولة قبل الاستعمار مثل إمارات الخليج والأردن؟ الواقع أن عنصر الاستمرارية لم يتحقق في الطائفة الأولى من هذه الدول، فهي لم تتمتع بالوحدة الإدارية في ظل الإمبراطورية العثمانية التي حكمت كليًا منهما. انقسمت سوريا بين ولايات دمشق وحلب وصيدا وطرابلس وجبل لبنان، وانقسم العراق بين ثلاث ولايات في الموصل وبغداد والبصرة، ومن ثم كان تركيز سلطة الدولة في عاصمة تخضع لها هذه الوحدات الإدارية السابقة في ظل الحكم العثماني أمرًا جديدًا على سكانها.

أما بالنسبة إلى الدول الجديدة سواء في الخليج أم الأردن، فيجب الاعتراف بأن الحماية التي أسبغتها الدول الاستعمارية السابقة والاستعمارية الجديدة على حدودها هو ما ضمن بقاءها كدول. التاريخ المعاصر للعلاقات العلاقية الكويتية والعلاقات السورية الأردنية هو خير شاهد على ذلك. أرسلت بريطانيا قواتها لحماية الأردن في العام 1958 وهددت الولايات المتحدة بالتدخل لحمايته من غزو سوري محتمل في العام 1970، وقادت الولايات المتحدة تحالفًا دوليًا لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي في العام 1991. ولا أظن أن هذه الملاحظة تحتاج تحليلاً مفصلاً.

هذا التمييز بين الدول التي تتمتع باستمرارية في حدودها منذ ما قبل فترة الاستعمار أو ذات الهوية الغالبة والحدود المستقرة وتلك التي تعود نشأة الدولة فيها إلى أقل من قرن أمر مهم لفهم توزيع القوة على الصعيد الإقليمي في الشرق الأوسط. الدول ذات التقاليد القديمة هي الأكثر تأثيرًا في ذلك الإقليم لأن استقرارها الداخلي

يعطي لحكامها عنصر الأمان الذي يمكنهم من استخدام موارد دولهم ليس في تثبيت حكمهم في الداخل فحسب ولكن في القيام بدور نشط على المسرح الإقليمي كذلك. بل إن قوة الدولة هذه لا تعود فقط لتوافر موارد ريعية تسمح لها بالتوسع بمدّ نفوذها أو حتى قواتها المسلحة إلى الدول المجاورة، هذا هو الذي يمنح لدورها الإقليمي استمرارية لا ترتبط فقط بتوافر الدخل الريعي كما هي الحال مثلاً بالنسبة لدولة كإيران.

والملاحظة الرابعة تتعلق بذكر الدكتور سلامة بعض الأسباب التي شجعت على النظر للدولة كأداة، ومنها المقولات الماركسية عن الدولة باعتبارها هيئة أركان الطبقة المسيطرة اقتصادياً، فهي في رأيه وفقاً لفهمه لهذا التعبير مجرد أداة في يد هذه الطبقة. والواقع أن موقف الماركسية، سواء في كتابات كارل ماركس أم في كتابات المدارس التي انطلقت من أفكاره، هو أكثر تنوعاً مما ذكره سلامة.

وإذا ما اقتصرنا على كتابات كارل ماركس، فإن تفسيرها بل ونصوص بعضها تطرح تصوّرًا للدولة يجعلها تملك استقلالاً في مواجهة المجتمع. هناك أولاً حالة الدول التي تعتمد على الأنهار في ري زراعتها، وهو ما سمّاه ماركس نمط الإنتاج الآسيوي وشرحه في مواضع متعددة، منها مقالاته عن أثر الاستعمار البريطاني في الهند. ومجمل هذا التصور أن المجتمعات الآسيوية التي تعتمد على الري من النهر تحتاج سلطة مركزية لضبط النهر، الوقاية من فيضاناته وبناء الجسور حماية للتربة الزراعية، وشقّ الترع لمد مياه النهر للأراضي البعيدة من شواطئه. الحاجة لهذه السلطة المركزية في هذه البلدان تستتبعها سيطرة هذه السلطة المركزية على الأرض، ومن ثم تغيب الملكية الخاصة في هذه المجتمعات. وأشار ماركس إلى أن الهند والصين وبلدان ما بين الرافدين تنتمي إلى هذا النمط.

ومع غياب الملكية الخاصة لا توجد في رأيه طبقة يمكنها أن تتنافس جهاز الدولة في السيطرة على الحكم، فجهاز الدولة هو المالك الوحيد للأرض تحت مسميات مختلفة، وبذلك فهو يجمع بين الثروة والسلطة. احتكار جهاز الدولة للسلطة والثروة معاً يجعله بغير منافس في هذه المجتمعات، وهذا التحليل هو ما جعل كارل ويتفوجل يصف مثل هذا النوع من الحكم بالاستبداد الشرقي. ورغم رفض بعض المؤرخين والكتّاب العرب لوصف ما عرفته بلادهم في ظل هذا النمط بالاستبداد الشرقي بدعوى أن هذه السلطة المركزية تقوم بعمل نافع للمجتمع، إلا أنهم تبينوا هذا التفسير لأسباب سلطة الدولة في مجتمعات مثل مصر والعراق، حتى وإن

تعاملوا مع تحليل ماركس بقدر من التحرر كما نجد في كتابات كل من جمال حمدان وأحمد صادق سعد في ما يتعلق بمصر.

طبعًا اتسعت موارد الدولة في مصر منذ عهد الفراعنة، كما عرفت مصر الملكية الخاصة للأراضي منذ منتصف القرن التاسع عشر، ومع ذلك يظل صحيحًا أن احتكار الدولة لجانب كبير من موارد المجتمع يعطيها قوة هائلة في مواجهة مواطنيها، خصوصًا إذا كان المجتمع يعتمد أساسًا على الثروة التي تملكها الدولة. سواء تمثل هذا الاحتكار في القطاع المصرفي أم كبرى الشركات المملوكة للدولة في قطاعات استراتيجية أم تدخل الدولة الواسع في توجيه الاقتصاد كما هي الحال في مصر وتلك الدول التي سارت على نهج ما كان يسمى بالنموذج الاشتراكي للتنمية والذي ما زالت بعض قسماته قائمة في مصر وسوريا والجزائر. أوليس احتكار الدخل الريعي المتولد عن استخراج وتكرير النفط أو الغاز الطبيعي هو المصدر الرئيسي لقوة الدولة في مواجهة مجتمعاتها في تلك الدول التي يمثل هذا النشاط الاستخراجي مصدر ثروة مجتمعاتها الرئيسي، وهو أيضًا ما يجعل الطبقة الرأسمالية الصاعدة في هذه المجتمعات معتمدة أساسًا على الدولة ومضطرة للتحالف مع جهازها أو المشاركة مع كبار قادة هذا الجهاز في توليد ثروتهم الخاصة؟

حالة ثانية وصفها ماركس يتمتع فيها جهاز الدولة بالاستقلال عن المجتمع، بل ينصب نفسه فوق المجتمع، وذلك عندما تكون الطبقات المالكة لرأس المال متنافسة في ما بينها وذات مصالح متعارضة، على النحو الذي وصفه في الثامن عشر من برومير بونابارت وفي الحرب الأهلية في فرنسا. التنافس بين أقسام الرأسمالية المالية والصناعية والتجارية وبينها -وملاك الأراضي هو الذي أفسح المجال للويس بونابرت ليجعل من حكمه سلطة فوق كل هذه الطبقات بل وفوق كل المجتمع، وهو ما أصبح يسمى في الكتابات الماركسية بالبونابرتية. أوليس هذا الموقف قريبًا مما عرفته بعض الجمهوريات العربية ذات القيادات الكاريزمية؟

وفي الواقع لم يعد هذا الفهم المبستر لتحليل ماركس لعلاقة الدولة بالبناء الطبقي يجد قبولًا بين الماركسيين الجدد مثل رالف ميللياند أو نيكوس بولانتزاس، ولا حتى بين من حاولوا مدّ التحليل الماركسي إلى دول الجنوب. فكلهم يقولون بالاستقلال النسبي للدولة في مواجهة الطبقات المالكة، فحتى مقولة كون الدولة هيئة أركان الطبقة المالكة لأدوات الإنتاج لا تعني تبعية جهاز الدولة لهذه الطبقة، وإنما تعني

أن جهاز الدولة باعتباره هيئة الأركان هو القائد، لأنه هو الذي يرى كل السياق المحيط بهذه الطبقة كما ترى هيئة الأركان كل ميدان المعركة، وهو الذي يرى مصلحة الطبقة ككل وفي المدى البعيد بينما ينشغل الرأسماليون الأفراد أو حتى أقسام الرأسمالية المختلفة بمصالحهم الجزئية وعلى المدى القصير.

ويذهب الكتاب الماركسيون الذين استلهموا كتابات ماركس في تحليل الطبيعة الطبقيّة للدولة في مجتمعات الجنوب إلى طرح مماثل لما جاء في عرض ماركس للأوضاع الطبقيّة في فرنسا في منتصف القرن التاسع عشر، والتي هيأت للويس بونابرت أن يتحول إلى إمبراطور فرضاً سيطرته على كل الطبقات. فالتبعية الرأسمالية في مجتمعات الجنوب، وفقاً لحمزة علوي، والذي كان يقصد بذلك مجتمعات جنوب آسيا في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، عاجزة عن الاعتماد على قواها الذاتية في قيادة التكوين الاجتماعي ولا في التعامل مع رأس المال الأجنبي؛ فكبار ملاك الأراضي من ناحية لا يملكون الوقوف أمام سخط الفلاحين الفقراء، والطبقة الرأسمالية الناشئة لا تستطيع تحدي كبار ملاك الأراضي الذين خرجت من صفوفهم، وهي بحاجة إلى الدولة لحمايتها من المنافسة الأجنبية في سوقها المحلي وفي التوسط لدى الشركات الدولية التي لا تثق في قدراتها كشريك يعتمد عليه، وتفضل هذه الشركات التعامل مع المشروعات المملوكة للدولة، لأن حكومتها تقف وراءها ضامنة لها. بل وحتى في حالات دول الجنوب الأكثر تقدماً، يبرز التحالف الثلاثي بين مؤسسات الدولة والرأسمالية المحلية الكبيرة والشركات الأجنبية باعتباره القائد لتجربة التنمية التي نقلت البرازيل مثلاً إلى مصاف الدول الصناعية الجديدة في سبعينيات القرن الماضي كما ذهب إلى ذلك بيتر إيفانس.

ألا يجد هذا التحليل الذي يؤكد الاستقلال النسبي لجهاز الدولة في مواجهة الرأسمالية الصاعدة صدى في المجتمعات العربية مثل مصر والمغرب وربما تونس التي اتسع دور القطاع الخاص فيها بدرجة كبيرة، ولكنه ما زال يعتمد على الدولة كمصدر للتراكم الرأسمالي، وكحام له في سوقه المحلي وضامن في التعامل مع الشركات الدولية؟ وربما يضيف هذا التحليل بعداً جديداً لما ذهب إليه سلامة من الحديث عن رؤية الجماعات الحاكمة للدولة في الوطن العربي على أنها ملكية.

هذه هي بعض الملاحظات التي يوحى بها ذلك الحديث القيم من عالم السياسة المرموق والمسؤول الدولي البارز الدكتور غسان سلامة.

الدولة في الخليج العربي ما بين الحكم المطلق والاتكاليّة على القوى الغربيّة

— عمر هشام الشهابي —

كاتب من البحرين. حاصل على الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة أكسفورد. يعمل حاليًا مديرًا لمركز الخليج لسياسات التنمية وأستاذًا مشاركًا في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا في الكويت. عمل سابقًا في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وشركة ماكينزي الاستشارية.



في ظلّ الاهتمام المتزايد بإعادة النظر في مفهوم الدولة في العالم العربي، سألرك في هذا التعقيب على دول مجلس التعاون العربية، والحديث عن محورين يمثلان في نظري جوهر طبيعة الدولة فيها (الشهابي 2018). وما لم يتم التطرق الى هذين المحورين، فلن يكون ممكنًا فهم الدولة أو الحديث عن كيفية إصلاحها في الخليج. أول هذين المحورين هو السلطة المطلقة كنظام حكم، والثاني هو الاتكالية على قوى غربية كصمام الأمان لأقطار المجلس في النظام الدولي العالمي.

بدايةً، ليس من المثير للجدل القول إنّ في الإمكان تشخيص طبيعة الحكم الحالي في دول مجلس التعاون كنوع من أنواع الحكم المطلق المحدث modernized absolutism. ويتلخص جوهر الحكم المطلق في تركيز السلطات والقوى السياسية في يد حاكم من عائلة معينة تحتكر حق حكم الدولة في ما بين أفراد العائلة وسلالتهم (Takriti 2013). وقد قدمت ممالك الحكم المطلق (absolutist monarchies) في أوروبا بين القرنين السادس والثامن عشر النموذج التاريخي الأشهر للحكم المطلق. وامتازت هذه الممالك بتركيز واحتكار السلطة السياسية فيها بشكل كبير في شخص الملك، الذي يجمع في قبضته غالبية السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، بحيث أصبح هو صاحب السيادة (sovereign) الأوحد ضمن حدود الدولة.

وكما ذكر غسان سلامة في كلمته، فإن مفهوم الدولة النموذجي الحديث ولد أساساً في أوروبا بدءاً من القرن السادس عشر، إذ إن «الدولة صنعت الحرب، والحرب صنعت الدولة». إذ كان هناك اعتماد متبادل بين بناء الدولة وصناعة الحرب في خلال الفترة التاريخية المحدودة التي أصبحت فيها الدولة-الأمة التنظيم المهيمن في الدول الغربية» حسب تعبير شارلي تيللي الشهير (العوفي 2016). وفي خضم تقنين هذه العملية، اضطرت الدولة إلى إعطاء «مواطنيها» حقوقاً معينة في مقابل جباية الضرائب منهم وإجبارهم على الانخراط في الجيش. وبذلك تطورت علاقة عضوية بين الدولة ومواطنيها انتقلت عبرها بشكل متفاوت ومتقطع على مرّ القرون القادمة من الحكم المطلق إلى النظام الديمقراطي، بل إن مفهوم المواطن ومبدأ المواطنة في أوروبا تبلورًا وطَبَّقًا من خلال هذه الجدلية.

في دول الخليج، وكما هي الحال في غالبية دول العالم الأخرى، برزت الدولة الحديثة بشكل مغاير تمامًا لنمط الدول في أوروبا، فلم تنمّ الدولة أساساً عن طريق بيروقراطية بنيت للحرب وجني الضرائب لتمويل هذه الحروب. بل إنها نمت أساساً تحت ظل الاستعمار، وتحديدًا الاستعمار البريطاني. وقد تفاوتت حدة النفوذ البريطاني بين دول الخليج، فكانت على أشدها في البحرين وأضعفها نسبيًا في الكويت. ويتمثل الاستثناء الأبرز على مستوى الخليج والعالم العربي عمومًا في المملكة العربية السعودية، التي كانت في خضم تكوين الدولة السعودية الثالثة في أول عقدين من القرن العشرين، والتي لم يطلها الاستعمار بشكل مباشر.

وعلى الأقل في بداياتها، اتخذت الدولة السعودية منحى قد يكون أقرب إلى نظرية شارلز تيللي حول تكوين الدولة في أوروبا، إذ بنيت أساساً على الحرب وعلى التوسع الجغرافي (على الرغم من أن البيروقراطية المنظمة لم تكن قد نمت بعد) (Alowfi 2015). إلا أن ذلك لم يعن انعدام نفوذ البريطانيين، وإن كان هذا النفوذ المباشر أقل من ذلك في المناطق الأخرى.¹

وكان للاستعمار البريطاني دور حاسم في رسم حدود الدول التي تشكلت، بالإضافة إلى طبيعة نظام الحكم فيها. ولفهم ولادة الحكم المطلق المحدث كنظام حكم في

1 فقد وقّع البريطانيون اتفاقية دارين مع الملك عبد العزيز في العام 1915، التي اعترف بموجبها الإنجليز بمملكة نجد بل ووفروا الحماية الاسمية لها. كما قاموا بتقديم الدعم المادي والسلاح للملك عبد العزيز خلال حملاته العسكرية قبل أن يصبح ملكًا، وشاركوا في معركة السبلة الحاسمة ضد الإخوان بقيادة فيصل الدويش عبر طائراتهم الحربية، وكانت هذه الطائرات هي كلمة الفصل التي أنهت فعليًا تمرد الإخوان على مؤسس الدولة السعودية الثالثة. بالإضافة إلى ذلك، ساهم الإنجليز في رسم حدود المملكة السعودية الأولى (وكانت حينها مملكة نجد) مع العراق والكويت. هذا بالإضافة إلى أن التجارة في المناطق التي أصبحت في ما بعد جزءًا من الدولة السعودية، خصوصًا في الحجاز والمنطقة الشرقية، كانت جزءًا من شبكة التجارة البريطانية الممتدة على مدى المحيط الهندي من الهند إلى شرق إفريقيا والسويس.

دول الخليج، علينا أن نحول أنظارنا الى البحرين. فبطول العقد الثالث من القرن العشرين، كان البريطانيون قد بسطوا سيطرتهم الكاملة على الحكم المحلي في البحرين. وعلى مدى الفترة من 1904 إلى 1923 عمل البريطانيون على تمديد نفوذهم، إلى أن قاموا بعزل الحاكم وتنصيب ابنه كحاكم جديد اسمياً، فيما كان الضباط الإنجليز هم المسكين بزمام الدولة من خلفه. وقد شكل البريطانيون الإطار العام لهذا النوع من الحكم بناءً على ما كانوا يمارسونه في إمارات الهند المحلية (Native Princely States)، بحيث يتم حصر السلطة والقوة السياسية المحلية في هيئة الحاكم، ويسانده في الخلفية ثلة من المستشارين والخبراء البريطانيين. ومنذ ولادته في البحرين، أصبح الحكم المطلق هو القاعدة الذي طبقتها بقية دول الخليج كأساس نظام الحكم (AIShehabi 2019).

وقد بنت كل عائلة حاكمة في الخليج سلطتها عبر التحكم في مفاصل القوة الآتية: الحصول على الدعم والاعتراف من القوى الغربية، والتحكم في إيرادات الدولة من النفط وأوجه إنفاقها، والتحكم في مفاصل الأجهزة البيروقراطية ومؤسسات الدولة (خصوصاً القسرية منها)، وأخيراً التحكم في الموارد الاقتصادية الحيوية غير النفطية، خصوصاً الأراضي. ومنابع هذه القوى ليست عوامل تاريخية فقط، بل إنها تمتد الى يومنا هذا لتشكل أساس القوة والسلطة السياسية. وطبيعة هذا الحكم المطلق السلافي، والقوة المتمركزة في يد العوائل الحاكمة بشكل متوارث، تعتبر شبه حصرية في عصرنا الحالي على دول الخليج وبعض الدول الأخرى التي لا تتعدى أصابع اليد².

ومن المهم التوضيح أن نظام الحكم المطلق الذي نتج لا يعتبر فريداً على مستوى العالم في القرن العشرين فقط، بل أيضاً مقارنة بأنظمة الحكم التي كانت سائدة في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية في الفترة التي سبقته. فعلى الرغم من وجود حاكم من عائلة معينة في هذه الفترات السابقة، إلا أن السلطات لم تجتمع في يده بشكل شبه مطلق، بحيث يحتكر هو والمقربون من عائلته السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية والقسرية في البلاد، بل وحتى الموارد الاقتصادية في الدولة. فتاريخياً، شهدت المنطقة توزيعاً في مكامن القوى السياسية والاقتصادية. ويعتبر تمركز السلطة في يد الحاكم من أهم التغيرات التي طرأت على نمط الحكم، بعدما كانت السلطة مبعثرة ومتقلبة ما بين أطراف ومناطق عدة.

2 الأردن، والمغرب، و بروناي، وسوازيلاند، و(ربما) الفاتيكان. وجاءت أيضاً بوتان ضمن هذه المجموعة سابقاً، إلا أنها تحولت إلى ملكية دستورية في العام 2008. والحال ذاتها مع النيبال، حيث ألغيت الملكية عام 2008.

وهذا الحديث يجرنا إلى المحور الثاني الجوهرى في تشكيل الدولة في الخليج الذي بودنا التركيز عليه، وهو العلاقة غير المتكافئة الأقرب إلى الاعتمادية بين دول مجلس التعاون والدول الغربية لضمان أمنها الخارجى. والتركيز على هذا المحور ضرورى لأنه يفرض علينا أن نتعاطى مع مفهوم الدولة في سياق علاقاتها مع الدول الأخرى. فحكم العوائل المالكة قد يبدو مطلقاً داخل أراضيها، إلا أنه في المقابل مرتهن في المقام الأخير بمعطيات تحدد خارج سيادة الدولة.

وتاريخياً، كانت الإمبراطورية البريطانية هي القوة الكبرى المهيمنة في المنطقة منذ القرن التاسع عشر امتداداً الى منتصف القرن العشرين. ومن الملاحظ أن البريطانيين في هذه الفترة ثبتوا حكم العوائل المختلفة في الخليج وشبه الجزيرة العربية التي حصلت على حماية الامبراطورية. فكل العوائل التي حصلت على الحماية بقيت في منصبها حتى يومنا هذا، ما عدا إمارة المحمرة تحت حكم الشيخ خزعل، التي استولت عليها حكومة الشاه الجديدة في إيران، وأصبحت جزءاً من منطقة الأحواز اليوم. هذا بالإضافة إلى حكم شريف مكة في الحجاز، الذي كان مدعوماً من قبل البريطانيين قبل سقوطه وضمه إلى الحكم السعودى المساند أيضاً من قبل بريطانيا. أما الحكام الذين لم يحصلوا على دعم الإنجليز، كإمارة الرشيد في حائل، فقد سقطوا وانتهى حكمهم. وبهذا، تمكن حكام إمارات ذات مساحات ومجاميع سكانية صغيرة، التي عادة ما يتم ابتلاعها من قبل قوى ودول أكبر، من التكاثر والتواصل على امتداد الساحل الغربى للخليج، بعد حصولها على الحماية البريطانية التي تثبتت حكم عائلات معينة في كل منها. ولم يتردد البريطانيون في عزل حاكم واستبداله بغيره من العائلة نفسها عندما تطلب الأمر ذلك من وجهة نظرهم، بل تكررت هذه الظاهرة في كل دول الخليج في ما عدا الكويت والسعودية. وعلى الرغم من تواصل الحضور البريطانى بعد فترة الاستقلال، إلا أن الولايات المتحدة أصبحت الآن عرابة الهيمنة الغربية في المنطقة منذ انسحاب البريطانيين من شرق السويس عام 1967. وقد مثل غزو العراق للكويت عام 1990 نقطة مفصلية رسخت هذه الهيمنة، إذ دخلت القوات الأميركية بشكل مكثف حتى في الدول التي لم تكن موجودة فيها سابقاً كالكويت وقطر، حيث موجود مقر القيادة المركزية للولايات المتحدة في قاعدة العديد منذ العام 2002. وفي بداية العقد الثانى من القرن الحادى والعشرين، انتشر حوالى 30 ألف عسكري غربى في قواعد بحرية وبرية وجوية في دول مجلس التعاون. هذا بالإضافة إلى وجود حاملتى طائرات أميركية في بحار الخليج، قوام كل منها حوالى عشرة آلاف جندي. وبذلك

أصبحت مياه الخليج أكثر المياه عسكرية في العالم (الشهابي 2014)، وأصبح الوجود العسكري الغربي في الخليج يضاها وجود الجيش الأميركي في ألمانيا (حوالي 50 ألف) ويتعدى وجوده في اليابان (حوالي 35 ألف). وهكذا، دخلت دول الخليج في صلب المساحات والخطوط والحسابات العسكرية للدول الغربية، خصوصاً الأميركية منها، عبر تشييد واستضافة هذه القواعد الجوية والبحرية والبرية التي تثبت الهيمنة الغربية والانتكالية الأمنية عليها في المنطقة.³

في الختام، قد لا يكون هذان المحوران جديدين على الساحة، إلا أن إعادة تركيز الحديث حولهما تبقى أمراً ضرورياً، فمن دون التطرق إليهما لا يمكن فهم أساس الدولة في الخليج العربي، وتبعاً سيكون من الصعب التطرق الى التحديات البنوية التي تواجه دول مجلس التعاون حالياً. ويبقى من المهم النظر الى الجدلية التي تجمع بين هذين المحورين معاً. فالسلطة المطلقة محلياً مدعومة ومرتهنة في آن واحد الى الدعم الغربي الخارجي. وهذه الجدلية تنعكس في نقصان المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار داخلياً، وتذبذب السيادة على المستوى الدولي مجتمعاً.

وإذا كان الهدف هو إصلاح الدولة، فما من حل سوى التطرق الى إصلاح هذين المحورين كأساس أي مشروع إصلاحي، وأي محاولة للقفز فوقهما ستكون تغاضياً لجوهر التحديين السياسي والأمني اللذين يواجهان دول الخليج.

ومن هذا المنطلق، فبالإضافة الى المطالبة بالانتقال إلى الديمقراطية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، ليس من التهور أو الجموح الايديولوجي، بل قد يكون من الضروري حتى من الناحية العملية، أن يطمح ويبحث مواطنو المنطقة في كيفية الدفع نحو التكامل والوحدة بين دول مجلس التعاون. فعوضاً عن تشابه البنية الاقتصادية والسياسية والأمنية بين دول المجلس، والترابط الأسري والجغرافي والثقافي الذي يجمعها، تتجلى أهمية هذه الهدف في كونه الحل الأمثل للتحدي السياسي المتمثل في تجذر الحكم المطلق والتحدي الأمني المتمثل في الاعتمادية المفرطة على الدول الغربية. بل من الممكن المجادلة بأنه ما لم يكن هناك توافق وتكامل في مطالبات الإصلاح بين مواطني الدول مجتمعة، فمن الصعب على أي حركة مطلبية في إحدى الدول أن تنجح من دون البقية. بل وإن التكامل قد يساهم

3 وقد سميها هذه الانتكالية في أدبيات مركز الخليج لسياسات التنمية بالخلل الأمني، وفي المقابل سميها طبيعة الحكم المطلق بالخلل السياسي. للمزيد راجع: الشهابي، عمر. 4102. ملف الأمن العسكري في الخليج، (محرر)، الخليج بين الثابت والمتحول. الكويت وبيروت: مركز الخليج لسياسات التنمية ومنتدى المعارف. <fV9V5o/lg.oog//:sptth>

في حل الخلافات والصدامات في ما بين أنظمة الحكم في الخليج نفسها، الذي يدفع بعضها للبحث عن الحماية من جاراتها لدى قوى إقليمية وعالمية أخرى، كما بينت جليًا أزمة الخليج الأخيرة.

لذلك فإن توجيه المطالبات على مستوى دول الخليج مجتمعة قد يكون أكثر براغماتيةً وواقعيًا من التركيز على كل دولة منفردة. والتكامل ليس مستحيل المنال على الصعيدين المادي والتنسيقي، كما يبين عدد من المؤسسات والمشاريع المشتركة التي فعلها مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بل إن العائق الرئيسي يبقى غياب الإرادة السياسية لدى متخذي القرار. وبذلك، فبالإضافة إلى الديمقراطية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، تبقى المطالبة بالتكامل وصولاً إلى الوحدة بين دول مجلس التعاون ليست أحلامًا ايدولوجية مستحيلة المنال، بل قد تكون الطريق الأكثر واقعية وبراغماتية لتفعيل الديمقراطية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار كأساس الحكم في دول لديها سيادة فاعلة على قراراتها داخليًا وخارجيًا.

* المراجع

- * الشهابي، عمر. 2018. تصدير الثروة واغتراب الانسان: تاريخ الخلل الإنتاجي في دول الخليج العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- * الشهابي، عمر. 2014. ملف الأمن العسكري في الخليج، (محرر)، الخليج بين الثابت والمتحول. الكويت وبيروت: مركز الخليج لسياسات التنمية ومنتدى المعارف. <<https://goo.gl/o5V9Vf>>. تمت مراجعته في شباط 2019.
- * العوفي، أحمد. 2016. «تشارلز تيلى: صناعة الحرب وبناء الدولة بوصفها جريمة منظمة»، مدونة نظر، <<https://goo.gl/yQkt3u>>. تمت مراجعته في شباط 2019.
- * Alowfi, Ahmed. 2015. From Warriors to Administrators: Capital and Coercion in the Early Process of State Formation in Arabia (1900-1938). Masters thesis, American University.
- * AlShehabi, Omar. 2019. Contested Modernity: Sectarianism, Nationalism, and Colonialism in Bahrain. London: Oneworld Publications.
- * Takriti, Abdel Razzaq. 2013. Monsoon Revolution: Republicans, Sultans, and Empires in Oman, 1965-1976 . UK: Oxford University Press.

الدولة بعد الثورة: وداعًا للعطش والريبة

— خالد صاغية —

بدأ حياته المهنية في صحيفة «السفير». عمل نائباً لرئيس تحرير صحيفة «الأخبار» حتى العام 2011، وتسلّم رئاسة تحرير قسم الأخبار في «المؤسسة اللبنانية للإرسال» بين 2012 و2015. حصل على درجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة ماساتشوستس في أمهرست، ويدرس حالياً في برنامج الدراسات الإعلامية في الجامعة الأميركية في بيروت.



بقليل من الاختزال، يمكن القول إنّ الثورات العربية بدأت بعسكرٍ يعتدي على بائع متجوّل في سيدي بو زيد، وانتهت بعسكر يعفّش البيوت التي دمرتها الطائرات الروسية في حلب. في هذين المشهدين، مشهد مصادرة الخضار من عربية محمد البوعزيزي ومشهد الانهماك في سرقة البرادات والغسالات فوق الأنقاض والجثث، يتكثّف المآل البائس للدولة المركزية القويّة كما عرفناها في العالم العربي. تلك الدولة ذات السيادة التي تحقّق التنمية وتحدّث المجتمع وتصهر المواطنين في بوتقة واحدة هي الوحدة الوطنية.

التعفيش آخر مراحل التنمية

لعقودٍ طويلة قبل إهانة البوعزيزي ومصادرة بضاعته، وقبل تحوّل بيوت المواطنين إلى أهداف للتدمير والسرقة، انتهجت الدولة العربية سياسات التعفيش بمعناه الأوسع. التعفيش الذي يبحث عمّا تبقى من موارد عامّة ومن أموال مُدخّرة لينهبها بقرار مركزيّ. يتخذ هذا القرار شكل سياسات منحازة لمصلحة فئة من المحظيّين، سواء كان هؤلاء من العائلة الحاكمة أم من أوليغارشية ناشئة محيطة بها. ولعلّ هذا ما جعل أسماء كأحمد عز، إمبراطور الحديد المصري، أو رامي

مخوف، ابن خال بشار الأسد، أو ليلى الطرابلسي، زوجة زين العابدين بن علي، تتصدّر لائحة المغضوب عليهم من قبل المتظاهرين. لسنا هنا أمام مجرد سياسات نيوليبرالية تعيد توزيع الدخل من الأكثر فقراً إلى الأكثر ثراءً، ولسنا أمام آليات السوق المنفلت من عقاله والتي ترمي بكثيرين إلى الهامش. نحن أمام مسيرة طويلة للدولة التنموية التي جرّبت الاشتراكية والانفتاح وعددًا لا يحصى من الأشكال الهجينة بين الدولة والسوق قبل أن تنتهي إلى هذا النمط الفظ من السياسات التي يطلقها الحاكم بنفسه ولفنفسه.

لحظة السيادة القصوى

تتفاوت مصائر بلدان الثورات العربية من ثورة البحرين التي أخدمت مبكرًا بالتدخل العسكري السعودي المباشر إلى الحرب اليمينية المستمرة، مرورًا بالتخبّط الليبي والتجربة التونسية الناشئة. لكن، رغم هذا التفاوت، يبدو تاريخ آب 2013 مفصلياً في مآل الثورات العربية ككلّ. ففي 14 آب 2013، ارتكبت القوّات المصرية مجزرة رابعة ممهّدة الطريق لتولّي المشير عبد الفتاح السيسي سدة الحكم. وفي الحادي والعشرين من الشهر نفسه، ارتكبت قوّات النظام السوري المجزرة الكيماوية في الغوطة الشرقية لدمشق. شكّل هذان الحدثان المروّعان إعلاناً ببداية الثورة المضادة تمهيداً لإسداد الستارة على هذه المرحلة الثورية من التاريخ العربي، لا من سوريا ومصر فحسب. لكنّ المفارقة هي أنّ هذه اللحظة المضادة التي أعلنت السيادة الدولية المطلقة على الشعب الذي باتت إبادته متاحة، تزامنت مع التنازل عن السيادة الدولية على الأرض.

ففي لحظة السيادة القصوى هذه، تنازل السيسي عن جزيرتين مصريّتين أو «باعهما» للمملكة العربية السعودية، وسمح للطائرات الإسرائيلية بإجراء عمليات داخل الأراضي المصريّة! وفي لحظة السيادة القصوى هذه، بادلت الدولة السورية «الصفح الأميركي» بتسليم أسلحتها الكيماوية التي أريد لها يوماً أن تشكّل عنصراً من عناصر التوازن الاستراتيجي في وجه إسرائيل، قبل أن تصبح السماء السوريّة ملعباً لإسرائيل نفسها التي باتت طائراتها تقصف داخل سوريا أهدافاً... إيرانية.

1 راجع مقابلة الرئيس عبد الفتاح السيسي مع برنامج «ستون دقيقة» على قناة سي. بي. أس. الأميركية <https://www.cbsnews.com/video/inter--in-massacre-ordering-denies-sisi-el-president-egypt/> /2019-01-06-minutes-60-block-to-trying-later-government-his-view

ومثلما تبنت الدولة التنمية الاقتصادية الإمبريالي وطبقته لحساب العائلة الحاكمة من دون الارتباط بالضرورة بالدول الكبرى أو الشركات متعددة الجنسيات، تبنت الدولة السيادة الخطاب السياسي الإمبريالي، أي مكافحة الإرهاب، وأعدت توبيخه ليشمل أي معارض، من «القاعدة» إلى أطفال درعا مروراً بالإخوان المسلمين.

العودة إلى البدايات

يبدو شعار «الشعب يريد إسقاط النظام» الذي رُفع منذ العام 2011 في الشوارع العربية شعاراً تعبيرياً لا يلتقط المعنى العميق للثورات العربية التي لم تستهدف الحكام أو الأنظمة فحسب، بل بحثت عن جذور الدولة الاستبدادية، عن لحظة تأسيسها.

ففي نهاية العام 2013، أنهى المدون المصري وائل عباس كلمته في خلال لقاء مع طلاب جامعة ميشيغان قائلاً: «لا يزال أماننا الكثير من العمل. لدينا في الوقت الحاضر انقلاب عسكري في مصر يلبس لبوس الثورة. أعتقد أننا عدنا مرة أخرى إلى العام 1953»². اللافت في كلام عباس، صاحب النظرة السياسية الثاقبة، هو عدم إحالة النكوص عن الثورة إلى العودة إلى عهد حسني مبارك بل إلى العام 1953، أي تاريخ إعلان الجمهورية المصرية غداة تحرك الضباط الأحرار ضد الملكية.

بدورها، أصرت هيئة الحقيقة والكرامة التي أنشئت بعد الثورة التونسية للإشراف على مسار العدالة الانتقالية، على جعل مهمتها تتجاوز عهد زين العابدين بن علي لتمتد إلى كشف الحقائق بشأن كل الانتهاكات التي ارتكبت منذ العام 1955، تاريخ حصول تونس على الحكم الذاتي من الاستعمار الفرنسي. ولعلّ الخطوة الأكثر رمزية في مسارها هي فتح ملف أول اغتيال سياسي في عهد الجمهورية التونسية والذي طال صالح بن يوسف، غريم الحبيب بورقيبة وأحد قادة الحركة الوطنية الاستقلالية التونسية.

وفي السياق نفسه، تجاوز المتظاهرون في سوريا مبكراً هتاف «يلا إرحل يا بشار» مطلقين العنان لغضبهم تجاه الأب المؤسس للدولة الأسدية، فصار هتاف

<https://www.youtube.com/watch?v=eX8-aAwaWhg>

«يلعن روحك يا حافظ» هو المعبر عمّا أسماه ياسين الحاج صالح «نقمة مختمرة» (الحاج صالح 2012).

أزمة شرعية تأسيسية

ما أدركه الناشطون والمتظاهرون بحدسهم أو بخبرتهم السياسية، توصّل إليه أيضًا المؤرّخون والعاملون على توثيق الثورات العربية وأرشفتها. فرغم الكمّ الهائل من الأحداث والنضالات واتّساع رقعتها الجغرافية وتعدّد وسائط تسجيلها، لم تكن الأسئلة المتعلّقة بـ«ماذا نُرشف؟» هي الأكثر صعوبةً بالنسبة إليهم، بل تعادها في ذلك السؤال الذي لم يكن متوقّعًا أوّلاً وهو: من أين نبدأ؟ أي: متى بدأت الثورة؟ هذا السؤال هو الذي قاد المؤرّخ المصري خالد فهمي إلى استعارة عنوان كتاب رايmond ويليامز «الثورة الطويلة» الذي تناول فيه الثورة الثقافية التي رافقت صعود الديموقراطية للإشارة إلى التاريخ الطويل للثورة المصرية. لكنّ فهمي ذهب أبعد من موطنه وأثل عباس ليعيد جذور الثورة لا إلى زمن تأسيس الجمهورية المستقلة، بل إلى الانتفاضات الأولى التي رافقت نشوء الدولة المصريّة الحديثة على يد محمّد علي: «جعلتني [تلك] الأسئلة أدرك أنّ المصريين لم يشوروا ضدّ مبارك وحاشيته وحسب، بل ضدّ دولة - وأستخدم هنا كلمات كارل ماركس- تقطر دمًا وقذارةً من كلّ مسامّتها، من رأسها حتّى أخصّ قديمها... إنّها دولة خذلت مواطنيها مرارًا، دولة متأصّلة باستبدادها، وتعاني من أزمة شرعية تأسيسية» (Fahmy 2015).

العطش إلى الدولة/ الريبة من المجتمع

لقد كشفت الثورات العربية كم نجح الدكتاتور طويلًا في طمس تعقيدات المجتمع وتنوّعاته وحتّى وجوه أفراده. وقد فعل ذلك متسلّحًا بفكرة الدولة «الفحلة» التي شاركته فيها أطرافٌ متعدّدة من المتعطّشين إلى الدولة. حتّى المرتابون، لم يكونوا في الواقع أقلّ حماسةً. فترافقت ريبة الماركسيّين من الدولة البورجوازية مع عطش إلى الدولة البروليتارية، وريبة القوميّين العرب من الدولة القطرية مع عطش إلى دولة الوحدة، وريبة العلمانيّين من الدولة الدينية أو الطائفية مع عطش إلى الدولة المدنيّة. هكذا تمكّن الدكتاتور في أكثر من مكان في العالم العربي من الحصول على الدعم الصادق، قبل الثورات وبعدها، من قبل تحديّتين متحمّسين وعلمايين متطرّقين وقوميين وطائفيين في الوقت نفسه، جمعهم على اختلافهم عطشٌ لا يُروى إلى الدولة وريبةٌ لا تُشفى من المجتمع.

إن كان للثورات من معنى، فهو في تجاوز هذا العطش وتلك الريبة. ففي زمنٍ سابق، كان يُلام الابتعاد من نموذج مرتجى أو متخيّل عن الدولة. أمّا الآن، فإنّ هذا النموذج نفسه بات محطّ تساؤل. فالدولة لا تحتاج أن تبلغ كمالها، بل أن تسائل صورة ذلك الكمال نفسها. لم يحلّ التعفّيش بدل التنمية، بل شكّل ذروة الخطاب التنموي المركزي، تمامًا كما شكّلت البراميل المتفجّرة ذروة الخطاب التحديثي، وشكّلت الصفقة الكيميائية ذروة السيادة القصوى.

البدائيات اللبنانية

لقد قادتنا الثورات العربية إلى البدائيات. إلى زمن الخطيئة الأصلية التي ارتكبت هناك، في اللحظة التأسيسية لدولنا. خطيئة العطش، وخطيئة الريبة، وخطيئة النظرية التي تقفز فوق الواقع، وخطيئة تحنيط الواقع وتأبيده.

قد تكون البدائيات اللبنانية استثناءً في هذا المجال. كانت العبارة الأحبّ إلى قلب ميشال شيا، أبي الدستور اللبناني، هي أنّ «لبنان بلاد لا يناسبها ركوب الرأس». بشاعريته دعا إلى تغليب الواقع على النظرية: «أن الأوان لتحنّي النظرية الصلبة والجافة أمام خلجات الروح ونبض الجسد» (شيا 2003). وحدّر من استخدام التشريع للّي عنق الواقع: «يسع أقصى التقدّم، في مجال التشريع، أن يوافق أجسم الغلط في مجال الحكم والإدارة» (شيا 2003، 109)، داعيًا إلى المرونة في السياسة ذلك أنّ «أيّ نظرية صادرة من السوربون أو من كيمبردج أو من بييل أو من موسكو لا يُسوِّغ لها أن تتقدّم على التجربة السياسية الفريدة» (شيا 2003، 115).

لقد أمعن كثيرون في تشريح استنتاجات شيا المحافظة في الاقتصاد والسياسة. لكنّ ما يعنيني هنا ليست خلاصات شيا، بل تلك اللحظة التأسيسية للوطن اللبناني التي لم تغوها النماذج الجاهزة، لا القومية الخالصة ولا الديموقراطية الخالصة (بيضون 1995). تلك اللحظة التي تدعو للنظر إلى الدولة بعين التوازن الدقيق. التوازن بين تركيبة لبنانية تشبه «أدقّ التراكيب المتحرّكة في الساعات» (شيا 2003، 112) وقانون يحكم السياسة اللبنانية يجعل «ما تخسره المؤسسات السياسية في لبنان تربحه» (الطائفية) (شيا 2003، 122). توازن ينطلق من الواقع وتعقيداته السوسولوجية، ومن المجتمعات الحية وحاجاتها، ويخرج من هذا النقاش العقيم بين «الدولة المدنية» و«الدولة الطائفية».

توقّفت الساعة اللبنانية. ورحل ميشال شيحا عن هذا العالم في العام 1954، قبل أن يشهد الخروج الأوّل من المجلس النيابي إلى المحراب العام 1958، وقبل أن يليه خروجٌ تلو الخروج. وفي الخروج الأخير، بلغت النشوة بأن أُعلن لبنان «دولة عظمى»³. دولة ما لبثت أن تمدّدت خارج أراضيها نصرةً لشقيقتها «الدولة الأسيديّة». كأننا قطعنا مسافاتٍ طويلة لبلوغ لحظة البدايات، لحظة تأسيس دول «تقطر دمًا وقذارة».

* المراجع

- * الحاج صالح، ياسين. في عالم انفجالات الثورة السورية. 8/7/2012.
- * شيحا، ميشال. 2003. في السياسة الداخلية. بيروت: دار النهار للطباعة والنشر والتوزيع. ص 139.
- * بيضون، عباس. «ميشال شيحا: أكمل نظرية للنظام اللبناني». ملحق النهار 7 كانون الثاني 1995.
- * Fahmy, Khaled. The long Revolution. Aeon, 3/11/2015.

3 جاء هذا الإعلان على لسان الأمين العام لحزب الله في 22 أيلول 2006 خلال «مهرجان الانتصار» الذي أقامه الحزب غداة حرب تموز.

المجلس العربي للعلوم الاجتماعية
شارع جون كينيدي، رأس بيروت
بناية علم الدين، الطابق الثاني
بيروت، لبنان

The Arab Council for the Social Sciences

John Kennedy Street, Ras Beirut
Alamuddin Building, 2nd Floor
Beirut – Lebanon

Tel : 961-1-370214

Fax: 961-1-370215

E-mail: admin@theacss.org



[ACSS_org](https://twitter.com/ACSS_org)



[The Arab Council for the Social Sciences](https://www.facebook.com/TheArabCouncilfortheSocialSciences)

www.theacss.org

ISBN: 978-9953-0-4817-8



9 78 9953 048178